

شركة المصرية للمنتجات السياحية
" شركة مساهمة مصرية "

القوائم المالية المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
وتقرير مراقب الحسابات عليها

–	تقرير مراقب الحسابات
١	قائمة المركز المالي المستقلة
٢	قائمة الدخل المستقلة
٣	قائمة الدخل الشامل المستقلة
٤	قائمة التغيرات في حقوق الملكية المستقلة
٥	قائمة التدفقات النقدية المستقلة
٦ – ٣٨	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تليفون : ٣٥ ٣٦ ٢٢ ١١ - ٣٥ ٣٦ ٢٢ ٠٠ (٢٠٢)
تليفاكس : ٣٥ ٣٦ ٢٣ ٠٥ - ٣٥ ٣٦ ٢٣ ٠١ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني : egypt@kpmg.com.eg
صندوق بريد رقم ٤٨ الأهرام

مرتفعات الأهرام
كيلو ٢٢ طريق مصر الإسكندرية الصحراوى
الهرم - الجيزة - القاهرة الكبرى
كود بريدى : ١٢٥٥٦ الأهرام

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي الشركة المصرية لمنتجات السياحة

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المصرية لمنتجات السياحة " شركة مساهمة مصرية " والمتمثلة فى قائمة المركز المالي المستقلة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغيرات فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسؤولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتصر مسؤوليتنا فى إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة فى ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمنطلقات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المستقل للشركة المصرية للمنتجات السياحية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وعن أدائها المالي غير المجمع وتدققاتها النقدية غير المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

ومع عدم اعتبار ما يلي تحفظاً

كما هو مبين في الإيضاح رقم (٣٢-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع، علماً بأن تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة من المشروع بلغت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مبلغ ٩٧٤ ٢٥٥ ٧٧ جنيه مصري، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري المشار إليه أعلاه أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني وبجلسة ١٨ مايو ٢٠١٥ تم حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بتقديم المذكرات خلال أسبوعين، وقد أفاد المستشار القانوني بورود التقرير في دعوى الإلغاء بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وهو تقرير استرشادي غير ملزم للمحكمة و قد تم تداول عدة جلسات كان اخرها جلسة ٢٧ أكتوبر ٢٠١٨ و في تلك الجلسة تم إحالة الدعوى إلى دائرة أخرى و جرى تحديد تاريخ الجلسة القادمة، وترى إدارة الشركة في ضوء تقرير مستشارها القانوني أن الدفوع المقدمة منهم تساند موقف الشركة القانوني، و أن دعوى الإلغاء المقامة من الشركة المصرية للمنتجات السياحية ضد الهيئة العامة للتنمية السياحية مرجحة الكسب، ومن ثم لم تتضمن القوائم المالية أية تسويات قد تنتج في ذلك الشأن.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة بحسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

حاتم عبد المنعم منتصر

سجل مراقبي الحسابات بالهيئة العامة

للمراقبة المالية رقم (٢٢٥)

KPMG حازم حسن

الشركة المصرية للمنتجات السياحية

شركة مساهمة مصرية

قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

المبالغ بالجنيه المصري

٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١	إيضاح رقم	
			الأصول غير المتداولة
٩٩ ٥٢٠ ٧٤٢	١٠٢ ٥٨٠ ٤٨١	(٥)	الأصول الثابتة
١٢ ٥٣٢ ٩٢٢	١٢ ٦٨١ ٧١٢	(٦)	مشروعات تحت التنفيذ
٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠	٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠	(٧)	إستثمارات في شركات تابعة
٤٠٤ ٧٦٢ ٣٢٤	٢٨١ ٦٧٨ ٣٥٦	(١٠)	عملاء وأوراق قبض - أقساط طويلة الأجل
٤٣ ٥٨٥ ٥٠٠	٤٣ ٩٥٣ ٠٠٠	(١٣)	ودائع بالبنوك - طويلة الأجل
٨٣٨ ٨٤٩ ٣٩٨	٧١٩ ٣٤١ ٤٥٩		مجموع الأصول غير المتداولة
			الأصول المتداولة
٥٢١ ٨٥٥ ٩٣٣	٥١٦ ٥٩١ ٧٢٥	(٨)	أعمال تحت التنفيذ
٢ ٧١٢ ٩٩٥	٣ ٣٤٧ ٨٩٢	(٩)	المخزون
١ ٤٤٤ ٤١٣ ٣٩٢	١ ٥١٧ ٩٥٩ ٧٥٣	(١٠)	عملاء وأوراق قبض - أقساط قصيرة الأجل
٣٠ ٠٦٢ ٣٩٣	١٥ ٥٠٣ ٤٨٥	(١١)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
٧٩ ٩٥٠ ٨٣٢	٤٢ ٩٦٤ ٧٢٥	(١٢)	النقدية وما في حكمها
٢ ٠٧٨ ٩٩٥ ٥٤٥	٢ ٠٩٦ ٣٦٧ ٥٨٠		مجموع الأصول المتداولة
٢ ٩١٧ ٨٤٤ ٩٤٣	٢ ٨١٥ ٧٠٩ ٠٣٩		إجمالي الأصول
			حقوق الملكية
١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(١٨)	رأس المال المصدر والمدفوع
١٤٦ ٠٥٧ ٩٠٢	١٤٧ ٨١٤ ٨٦٥		الاحتياطي القانوني
٣١٨ ٤٤٣ ١٩١	٢٥٧ ٤٥٥ ٧٣٢		الأرباح المرحلة
١ ٥١٤ ٥٠١ ٠٩٣	١ ٤٥٥ ٢٧٠ ٥٩٧		إجمالي حقوق الملكية
			الالتزامات غير المتداولة
٦٨ ٥٧٢ ٧٢٢	٥٧ ٧٩٢ ١٦٩	(٣٠)	إلتزامات ضريبية مؤجلة
٦٢١ ٣١٤ ١٣٨	٦٢٦ ٥٥٢ ٨٧٤	(١٧)	التزامات أخرى طويلة الأجل
٦٨٩ ٨٨٦ ٨٦٠	٦٨٤ ٣٤٥ ٠٤٣		مجموع الإلتزامات غير المتداولة
			الإلتزامات المتداولة
٢٨ ٥٦٢ ١٦١	٣١ ٣٢٨ ٣١٤	(١٤)	مخصص مطالبات
١٦٢ ١١٨ ١٥٤	١٥١ ٧٦٣ ٨٦٨	(٨-٣)	التكاليف التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي المبيعة
٣٣ ٨١٧ ٠١٥	٤٦ ٢٧٩ ٩٧٧	(١٥)	عملاء - دفعات مقدمة
٢٦٣ ٢٩٦ ٠٩١	٢٥٧ ٨٩٠ ٥٣٦	(١٦)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
١٤٠ ٣١٦ ٠٩٨	١٣٤ ٩١٢ ٣٨١	(١٧)	مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية
٦١ ٦٦٥ ٥١٠	٥٣ ٩١٨ ٣٢٣	(٢٠)	جاري شركات تابعة - شركة سهل حشيش
٢٣ ٦٨١ ٩٦١	-	(٣٠)	دائنون مصلحة الضرائب - ضريبة الدخل
٧١٣ ٤٥٦ ٩٩٠	٦٧٦ ٠٩٣ ٣٩٩		مجموع الإلتزامات المتداولة
٢ ٩١٧ ٨٤٤ ٩٤٣	٢ ٨١٥ ٧٠٩ ٠٣٩		إجمالي حقوق الملكية والالتزامات

الإيضاحات المرفقة من صفحة (٦) الى (٣٨) تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المستقلة.

رئيس مجلس الإدارة
أ / أحمد أبو هندية

عضو مجلس الإدارة المنتدب
أ / وائل الحنو

رئيس إدارة الحسابات
أ / سيد عامر

تقرير مراقب الحسابات "مرفق"

الشركة المصرية للمنتجات السياحية

شركة مساهمة مصرية

قائمة الدخل المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

المبالغ بالجنيه المصري

٢٠١٧	٢٠١٨	إيضاح رقم	
١٧٦ ٦٥٠ ٩٩١	٣٤ ٥٣٧ ٧٥٢	(٢١)	إيرادات مبيعات أراضي وفيلات
-	(٣٢ ٨٠٥ ٦٤٣)	(٢١)	مردودات مبيعات أراضي
٧٩ ٤٩٥ ٧٨٠	١٠٤ ٧١٣ ٣٣٠	(٢١)	إيرادات خدمات مؤداة
٢٥٦ ١٤٦ ٧٧١	١٠٦ ٤٤٥ ٤٣٩		إجمالي إيرادات النشاط
(٤٣ ٠٢٢ ٣٩٩)	(٢٣ ٩٦٦ ٦٦٨)	(٢٢)	تكلفة الحصول علي الإيراد
-	١٠ ٣٩٠ ٦١٩	(٢٢)	رد تكلفة مبيعات أراضي
(١١٥ ٤٠١ ١٩٣)	(١٣٢ ٦٨٦ ١٦٥)	(٢٣)	تكلفة خدمات مؤداة
(١٥٨ ٤٢٣ ٥٩٢)	(١٤٦ ٢٦٢ ٢١٤)		إجمالي تكاليف النشاط
٩٧ ٧٢٣ ١٧٩	(٣٩ ٨١٦ ٧٧٥)		مجم (الخسارة) الربح
٦ ٣٢٦ ٣٧١	١٠ ٦٧٩ ٥٣٩	(٢٤)	إيرادات تشغيل أخرى
(٢٧ ٥١٩ ٤٥٦)	(١٤ ٦١٤ ٠٦٠)	(٢٥)	مصروفات بيعية وتسويقية
(٣٨ ٢٩٩ ٧٢٢)	(٣٩ ٤٨٥ ٦٣٢)	(٢٦)	مصروفات عمومية وإدارية
(٢ ٣٥٤ ١٢١)	(٤٠ ٥٨٩ ٢٤٩)	(٢٧)	مصروفات أخرى
٣٥ ٨٧٦ ٢٥١	(١٢٣ ٨٢٦ ١٧٧)		نتائج أنشطة التشغيل
٣٨ ١٩٢ ٢٢٨	٥٠ ٥٧١ ٠٥٩	(٢٨)	فوائد مؤجلة مستدعاة
(٢٨ ٣٩٩ ٨٠٠)	٣ ٢٤٤ ٠٦٩	(٢٩)	صافي (تكلفة) إيراد التمويل
٤٥ ٦٦٨ ٦٧٩	(٧٠ ٠١١ ٠٤٩)		خسارة / ربح العام قبل الضرائب
(٢٣ ٦٨١ ٩٦١)	-	(٣٠)	مصروف ضريبة الدخل
١٣ ١٥٢ ٥٣٣	١٠ ٧٨٠ ٥٥٣	(٣٠)	الضريبة المؤجلة
٣٥ ١٣٩ ٢٥١	(٥٩ ٢٣٠ ٤٩٦)		صافي (خسارة) ربح العام بعد الضرائب
٠,٠٣٣٥	(٠,٠٥٦٤)	(١٩)	نصيب السهم في (خسارة) ربح العام

الإيضاحات المرفقة من صفحة (٦) الى (٣٨) تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المستقلة.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية

شركة مساهمة مصرية

قائمة الدخل الشامل المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

المبالغ بالجنيه المصري

٢٠١٧	٢٠١٨	
٣٥ ١٣٩ ٢٥١	(٥٩ ٢٣٠ ٤٩٦)	صافي (خسارة) ربح العام
-	-	<u>الدخل الشامل الآخر</u>
-	-	مجموع الدخل الشامل الآخر
٣٥ ١٣٩ ٢٥١	(٥٩ ٢٣٠ ٤٩٦)	إجمالي الدخل الشامل عن العام

الإيضاحات المرفقة من صفحة (٦) الى (٣٨) تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المستقلة.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

الإجمالي	أرباح مرحلة	الاحتياطي القانوني	رأس المال المصدر والمفروع
١ ٥٠٨ ٣٢٥ ١٨٩	٣٢٦ ٦٦٠ ٨١٠	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠
(٢٨ ٩٦٣ ٣٤٧)	(٢٨ ٩٦٣ ٣٤٧)	-	-
١ ٤٧٩ ٣٦١ ٨٤٢	٢٩٧ ٦٩٧ ٤٦٣	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠
-	(١٤ ٣٩٣ ٥٢٣)	١٤ ٣٩٣ ٥٢٣	-
-	-	-	-
٣٥١ ٣٩٩ ٢٥١	٣٥١ ٣٩٩ ٢٥١	-	-
١ ٥١٤ ٥٠١ ٠٩٣	٣١٨ ٤٤٣ ١٩١	١٤٦ ٠٥٧ ٩٠٢	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠
-	(١ ٧٥٦ ٩٦٣)	١ ٧٥٦ ٩٦٣	-
(٥٩ ٢٣٠ ٤٩٦)	(٥٩ ٢٣٠ ٤٩٦)	-	-
١ ٤٥٥ ٢٧٠ ٥٩٧	٢٥٧ ٤٥٥ ٧٣٢	١٤٧ ٨١٤ ٨٦٥	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠

الإيضاحات المرفقة من صفحة (٢) الى (٣٨) تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المستقلة.

صافي (خسارة) السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
الأرصدة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

إجمالي الدخل الشامل

المحول للاحتياطي قانوني

الأرصدة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

صافي ربح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

إجمالي الدخل الشامل

احتياطي قانوني

الأرصدة في ١ يناير ٢٠١٧ بعد التعديل

تسميات علي الأرباح المرحلة عن عام ٢٠١٦

الأرصدة في ١ يناير ٢٠١٧ قبل التعديل

الشركة المصرية للمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٢٠١٧	٢٠١٨	إيضاح رقم
		التدفقات النقدية من نشاط التشغيل
٤٥ ٦٦٨ ٦٧٩	(٧٠ ٠١١ ٠٤٩)	صافى (خسارة) ربح السنة قبل الضرائب
		تسويات
٢٠ ٠٥٦ ٣٦٣	٢٠ ٣٦٥ ٠٨٧	إهلاك الأصول الثابتة
١ ٤٢٢ ٧٠٦	٣٧ ٦٨٠ ٥٣٨	الانخفاض فى قيمة أرصدة العملاء تدعيم
(٣٣٨ ٦٥٦)	-	الانخفاض فى قيمة أرصدة العملاء (استخدام)
(١ ٣٢٩ ٩٦٨)	-	الانخفاض فى قيمة أرصدة العملاء (رد)
٩٣١ ٤١٥	٢ ٩٠٨ ٧١٢	مخصص مطالبات (تدعيم)
(٢ ٢٥٤)	(٤ ٩٩٩)	الأرباح الرأسمالية
(١٤ ٥٥٢ ٥٧٦)	(٧ ٧١٤ ١٢٧)	فوائد دائنة
(٣٨ ١٩٢ ٢٢٨)	(٥٠ ٥٧١ ٠٥٩)	صافى فوائد مؤجلة مستدعاها
٤٢ ٠٠٦ ٧٠٧	٤ ٣٦٠ ٧٧٧	فروق ترجمة الأرصدة بالعملة الأجنبية
٥٥ ٦٧٠ ١٨٨	(٦٢ ٩٨٦ ١٢٠)	
		التغير فى
(١٦ ٤٤٧ ٢٠٨)	٥ ٢٦٤ ٢٠٨	أعمال تحت التنفيذ
(١٥٦ ١٤١)	(٦٣٤ ٨٩٧)	المخزون
(٩٠ ٣٥٠ ١٣٩)	٦٧ ٢٢٥ ٣٢٢	العملاء وأوراق القبض
(٢ ٤٦٧ ٦٦٥)	١١ ٣٣٥ ٦٣٦	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
١٠ ٥٨٧ ٩٣٧	(١٠ ٣٥٤ ٢٨٦)	التكاليف التقديرية لاستكمال تنمية الوحدات المُباعة
(٤ ٩٠٧ ٠٧٤)	٩ ١٣٠ ٢٠٨	عملاء - دفعات مقدمة
٣٤ ١٨٠ ٠٥٧	(٤ ٥٢٩ ٢٩٦)	الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى
١ ٤١٧ ٤٦٣	(٦ ٣٢٥ ٢٩٤)	مستحقات هيئة التنمية السياحية
(١٦ ٤٥٦ ٥١٩)	(٨ ٢٨٨ ٣٥٠)	جارى شركات تابعة
(٢٨ ٩٢٩ ١٠١)	(١٦٢ ٨٦٩)	التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة فى) أنشطة التشغيل
(٨ ٣٠٣ ١١٧)	(٢٣ ٦٨١ ٩٦١)	ضريبة الدخل المدفوعة
-	(١٤٢ ٥٥٩)	مخصصات مسددة - مدفوعة
(٣٧ ٢٣٢ ٢١٨)	(٢٣ ٩٨٧ ٣٨٩)	صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) أنشطة التشغيل
		التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار
(١٢ ٨٥٦ ٢٩٤)	(٢٣ ٥٧٣ ٦١٦)	مدفوعات لإقتناء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
١٤ ٨٨٥	٤ ٩٩٩	مقبوضات من بيع أصول ثابتة
-	(٣٦٧ ٥٠٠)	ودائع بالبنوك تستحق بعد عام
١٣ ٦٥٨ ٠٩١	١٠ ٩٣٧ ٣٩٩	فوائد دائنة - محصلة
٨١٦ ٦٨٢	(١٢ ٩٩٨ ٧١٨)	صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) أنشطة الإستثمار
(٣٦ ٤١٥ ٥٣٦)	(٣٦ ٩٨٦ ١٠٧)	صافى التغير فى النقدية
١١٦ ٣٦٦ ٣٦٨	٧٩ ٩٥٠ ٨٣٢	النقدية فى ١ يناير
٧٩ ٩٥٠ ٨٣٢	٤٢ ٩٦٤ ٧٢٥	النقدية فى ٣١ ديسمبر (١٢)
٢٢ ٩٤٩ ٨٠٠	١ ٤٣٩ ٣١٥	يخصم
٥٧ ٠٠١ ٠٣٢	٤١ ٥٢٥ ٤١٠	بنوك ودائع لأجل - إستحقاق أكثر من ثلاثة أشهر و أقل من سنة النقدية و ما فى حكمها فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

الإيضاحات المرفقة من صفحة (٦) الى (٣٨) تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المستقلة.

١- نبذة عامة عن الشركة وأنشطتها

عام

- تأسست الشركة المصرية للمنتجات السياحية - شركة مساهمة مصرية - وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتم قيدها بالسجل التجارى تحت رقم ٦٥١٤ بتاريخ ٢٤ إبريل ١٩٩٦.
- المدة المحددة للشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى.
- تبدأ السنة المالية للشركة فى أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من كل عام.
- يقع المقر الرئيسى للشركة فى سهل حشيش - الغردقة - البحر الأحمر كما يقع فرع الشركة بمحافظة القاهرة فى (٤/١) شارع عزيز أباطة - الزمالك - القاهرة.
- رئيس مجلس إدارة الشركة السيد الأستاذ / أحمد أبو هندية وعضو مجلس الإدارة المنتدب السيد الأستاذ / وائل الحتو.

غرض الشركة

غرض الشركة هو التعمير السياحى بصفة عامة وإقامة تجمع عمرانى سياحى سكنى متكامل بمنطقة سهل حشيش بمحافظة البحر الأحمر وذلك من خلال تهيئة وتجهيز الأرض ومدها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها من محطات وشبكات لتوليد الكهرباء وتطهير المياه والصرف الصحى والطرق تمهيداً لتخصيصها لتنفيذ مجموعة من المشروعات الفندقية والسياحية والسكنية والترفيهية والخدمية سواء بنفسها أو بالمشاركة مع الغير أو بمعرفة الغير، ولها إنتاج وتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية وبيع المياه المحلاة وإدارة المنتجعات العمرانية والقرى السياحية وإنشاء محطات الخدمة وإدارتها ويجوز للشركة أن تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التى تزاوُل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو الخارج.

(أ) الشركة مقيدة بالجدول الرسمى بيورصتى الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية.

٢- أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

أ- الإلتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية.

تم اعتماد القوائم المالية المستقلة للإصدار من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٣ إبريل ٢٠١٩

ب- أسس القياس

أعدت القوائم المالية المستقلة على أساس التكلفة التاريخية، فيما عدا الأصول والالتزامات التى يتم إثباتها بالقيمة العادلة.

ج- عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية بالجنيه المصرى والذي يمثل عملة التعامل للشركة.

د- استخدام التقديرات والحكم الشخصى

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصى والتقديرات والافتراضات التى تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات، تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها فى ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة معقولة فى ظروف تطبيقها، تمثل نتائج التقديرات والافتراضات الأساس فى تكوين الحكم الشخصى الخاص بالقيم الدفترية للأصول والالتزامات بطريقة أكثر وضوحاً من مصادر أخرى، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

- يتم إعادة دراسة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في السنة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه السنة فقط، أو في سنة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

هـ- قياس القيمة العادلة

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أى تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الإلتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الإلتزامات.

- في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهرية - أسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أى طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

- السياسات المحاسبية الموضحة أدناه تم تطبيقها بطريقة ثابتة خلال الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية المستقلة.

٣-١ ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية

- الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها لعملة التعامل بسعر الصرف في تاريخ إعداد القوائم المالية المستقلة.

- يتم ترجمة الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.

- يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ المعاملة.

- وبصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة في الأرباح أو الخسائر. وباستثناء، فروق العملة الناتجة من ترجمة البنود التالية يتم الاعتراف بها في بنود الدخل الشامل الأخر:-

- الاستثمارات المتاحة للبيع في أدوات حقوق الملكية (باستثناء الاضمحلال، حيث يتم إعادة تبويب فروق العملة بنود الدخل الشامل الأخر الي الأرباح أو الخسائر).
- الإلتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة.

٢-٣ الأصول الثابتة والإهلاك

أ- الاعتراف والقياس الأولى

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الإهلاك (٣-٢-ج) وخسائر الاضمحلال (٣-١٣). تتضمن التكلفة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل. بالنسبة للأصول التي يتم إنشائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيز الأصل للحالة التي يتم تشغيله بها في موقعة وفي الغرض الذي تم اقتنائه من أجله، وكذلك تكاليف إزالة وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول.

وإذا كانت المكونات الجوهرية لبند من بنود الأصول الثابتة لها أعمار إنتاجية مختلفة، فإنه يتم المحاسبة عنها كبنود مستقلة (مكونات رئيسية) ضمن تلك الأصول الثابتة.

يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببند من بنود الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول الثابتة بالأرباح أو الخسائر.

ب- التكاليف اللاحقة على الاقتناء

تتضمن التكلفة الدفترية للأصول الثابتة تكلفة إحلال جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية كنتيجة لإنفاق تلك التكلفة وكذلك يمكن قياس التكلفة بدرجة عالية من الدقة، هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصروفات عند تكبدها.

ج- الإهلاك

يتم تحميل الإهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة. لا يتم إهلاك الأراضي. وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدر لتلك الأصول: -

الأصل	الأعمار الإنتاجية المقدر
مباني	من ٣٠ - ٥٠ سنة
آلات ومعدات	من ٥ إلى ١٠ سنوات
أثاث ومفروشات	من ٣ إلى ١٦ سنوات
وسائل نقل وانتقال	٥ سنوات
أجهزة كمبيوتر	من ٣ إلى ٥ سنوات
محطات التحلية والصرف والمعالجة	
أعمال إنشائية	٣٠ سنة
أعمال ميكانيكية	١٠ سنوات
خزان المياه	٣٠ سنة
المخازن	٣٠ سنة
الشبكات والمرافق	١٠ سنوات
الرصيف البحري	٢٥ سنة
مطعم الشاطئ	١٠ سنوات

- يتم مراجعة طريقة الإهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم التخريدية للأصول الثابتة في نهاية كل سنة مالية، ويتم تعديلها إذا تطلب الأمر ذلك.

٣-٣ مشروعات تحت التنفيذ

يتم الاعتراف بالمشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة. تتضمن التكلفة كافة النفقات المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أفتتت من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للاستخدام.

ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ في تاريخ المركز المالي بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال إن وجدت (إيضاح ٣-١٣).

٤-٣ المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة

تثبت الاستثمارات في شركات تابعة بالتكلفة وفي حالة حدوث اضمحلال في قيمتها (إيضاح ٣-١٣) فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للاستثمارات بقيمة خسائر هذا الاضمحلال على قائمة الدخل وذلك بالنسبة لكل استثمار على حده.

٥-٣ الاستثمارات في أوراق مالية بغرض المتاجرة

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية بغرض المتاجرة بالرجوع إلى القيمة السوقية المعلنة لتلك الاستثمارات في تاريخ القوائم المالية، وتثبت الفروق الناتجة عن إعادة التقييم بقائمة الدخل.

٦-٣ المخزون

يتم إثبات المخزون من الخامات وقطع الغيار بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل وتتمثل صافي القيمة البيعية في سعر البيع المتوقع من خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام وكذلك أية تكاليف أخرى يستلزمها إتمام عملية البيع.

ويتم تقييم المخزون باستخدام طريقة المتوسط المتحرك وتتضمن التكلفة كافة التكاليف المباشرة التي تتحملها الشركة لتصنيع واقتناء المخزون والوصول به إلى موقعه وحالته الراهنة كما تتضمن تكلفة المخزون التام نصيبه من التكاليف غير المباشرة الصناعية والمحددة في ضوء الطاقة التشغيلية العادية.

٧-٣ أعمال تحت التنفيذ

يتم إثبات الأعمال تحت التنفيذ بالتكلفة، وتتضمن التكلفة كافة التكاليف الفعلية الخاصة بقيمة الأرض والنفقات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لاستكمال تهيئة وتجهيز الأرض ومدّها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها وتدرج تلك التكلفة في حساب أعمال تحت التنفيذ وعند البيع يتم تسوية نصيب الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ بخصم قيمة تلك التكلفة وفقاً للتكلفة الفعلية للمتر المباعة من حساب التكاليف الفعلية، وتثبت قيمة الأعمال تحت التنفيذ بقائمة المركز المالي بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

٨-٣ التكلفة التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي المباعة

تتمثل في التكلفة التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي المباعة و تحسب وفقاً لنصيب المتر المباعة من التكلفة التقديرية الإجمالية لاستكمال تنمية وترفيق الاراضى المخطط بيعها وفقاً للمخطط العام للمشروع وذلك لكل مرحلة على حده، ويتم تسويتها لاحقاً بنصيب مساحات الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ الفعلية لكل مرحلة وفقاً لنصيب المتر المباعة من التكلفة الفعلية لأعمال تنمية الاراضى (٣-٧) وذلك للوصول لباقي تكلفة إنجاز كامل أعمال التنمية والمرافق الخاصة بالأرض المباعة لكل مرحلة على حده، ويتم إعادة دراسة التكلفة التقديرية في ضوء الدراسة الفنية لإجمالي التكلفة التقديرية المعدة سنويا وذلك لكل مرحلة من مراحل المشروع والمعدة من استشارى المشروع ، ويتم تسوية فروق إعادة التقدير على قائمة الدخل.

٩-٣ العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى قصيرة الأجل بالقيمة الاسمية مخصصاً منها قيمة المبالغ المتوقع عدم تحصيلها والتي يتم تقديرها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة رصيد العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها وفقاً للسياسة التي يقرها مجلس إدارة الشركة (إيضاح ١٠)، هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة مخصصاً منها خسائر الاضمحلال (إيضاح ٣-١٣)، ويتم قياس العملاء طويلة الأجل بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يتم حسابها باستخدام معدل خصم مناسب.

١٠-٣ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية طبقاً للطريقة غير المباشرة.

١١-٣ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والودائع تحت الطلب والاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة لمبالغ نقدية محددة والتي يكون مخاطرها تعرضها للتغير في القيمة ضئيلاً، وكذا تتضمن أرصدة البنوك سحب على المكشوف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملًا لنظام إدارة الأموال بالشركة.

١٢-٣ الأدوات المالية:

تقوم الشركة بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: أصول مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، قروض ومديونيات، وأصول مالية متاحة للبيع.

تقوم الشركة بتبويب الالتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: التزامات مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفئة التزامات مالية أخرى.

١-١٢-٣ الأصول المالية والالتزامات المالية غير المشتقة - الاعتراف والاستبعاد:

تقوم الشركة بالاعتراف الأولى بالقروض والمديونيات وأدوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم أولاً في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو قامت بتحويل الحق التعاقدى لاستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم تقم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي ولم تحتفظ الشركة بالسيطرة على الأصل المحول، على أن تعترف فقط كأصل أو التزام بالنتائج عن الحقوق أو الإلتزامات الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل.

تستبعد الشركة الإلتزام المالي عندما ينتهي اما بالتخلص منه أو الغائه أو انتهاء مدته الواردة بالعقد.

يتم إجراء مقاصة بين أصل مالي وإلتزام مالي وعرض صافي المقاصة في قائمة المركز المالي عندما، فقط عندما تمتلك الشركة حالياً الحق القانوني القابل للنفاد لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها النية اما لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو الاعتراف بالأصل وتسوية الإلتزام في ان واحد.

٣-١٢-٢ الأصول المالية غير المشتقة - القياس:

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يتم تبويب الأصل المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الأولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها . تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اى عوائد أو توزيعات أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر .

الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي . بعد الاعتراف الأولي ، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية .

القروض والمديونيات:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي . بعد الاعتراف الأولي ، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية .

الأصول المالية المتاحة للبيع:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي . بعد الاعتراف الأولي ، يتم قياسها بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الأضمحلال واثار التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الاخر وتجمع في احتياطي القيمة العادلة ، وعن استبعاد هذه الأصول يتم اعادة تبويب الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الاخر سابقا إلى الأرباح أو الخسائر .

٣-١٢-٣ الإلتزامات المالية غير المشتقة -القياس:

يتم تبويب الإلتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كإلتزام محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الأولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الإلتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها ، تقاس الإلتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة اى مصروف فوائد في الأرباح أو الخسائر .

الإلتزامات المالية غير المشتقة الاخر يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة مخصصا منها اى تكلفة مرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الإلتزام . بعد الاعتراف الأولي ، يتم قياس هذه الإلتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية .

٣-١٢-٤ الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية:

تحتفظ الشركة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر اسعار الصرف ومخاطر اسعار الفائدة . يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الاصلى والمحاسبة عنها منفصلة فقط في حالة توافر شروط محده .

المشتقات يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها . بعد الاعتراف الأولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف باى تغيير في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر .

تغطية مخاطر التدفقات النقدية:

عندما يتم تحديد مشتق كاداه لتغطية مخاطر التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الاخر. ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. اي جزء غير فعال من التغير في القيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الارياح أو الخسائر.

القيمة المجمعة في حقوق الملكية يتم الاحتفاظ بها في بنود الدخل الشامل الاخر ويتم اعادة تبويبها ضمن الارياح أو الخسائر في نفس السنة أو السنوات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتبني بها المغطية على الارياح أو الخسائر أو يؤثر البند المغطى على الارياح أو الخسائر.

إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث ، أو التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية، أو انتهى أجل أو تم بيع أو فسخ اداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف بأثر مستقبلي عن محاسبة التغطية. إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث يتم الاعتراف ضمن الارياح أو الخسائر بأية ارباح أو خسائر مجمعة ذات صلة على اداة التغطية.

٣-١٣ الاضمحلال:**الأصول المالية غير المشتقة:**

الأصول المالية غير المبوية كمقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارياح أو الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية تقوم الشركة في تاريخ نهاية كل سنة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال في قيمة الاصل.
تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الاصل:

- إخفاق أو التأخر في السداد بواسطة مدين.
- إعادة جدولة مبالغ مستحقة للمجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتقبلها في ظروف أخرى.
- مؤشرات على إفلاس المدين أو المصدر.
- التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقترضين أو المصدرين.
- إختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- وجود بيانات واضحة تشير إلى وجود إنخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الاصول المالية.

بالنسبة للاستثمار في أداة حقوق ملكية ، تتضمن الأدلة الموضوعية على الاضمحلال الانخفاض الهام أو المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة. وتعتبر الشركة ان الانخفاض بنسبة ٢٠٪ هام وان مدة تسعة أشهر يعتبر مستمر.

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة:

تقوم الشركة بتقدير ما إذا كان هناك ادلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الاصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الاصول التي تمثل اهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة للاضمحلال منفردة ، وفي حالة عدم وجود ادلة على اضمحلال هذه الاصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشأن اي اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الاصول المنفردة. الاصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبياً يتم تقييمها مجمعة بشأن اي اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الاصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معاً.

عند تقييم الاضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم المجموعة المعلومات التاريخية عن توقيتات استرداد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال وقيمة الخسائر المتكبدة ، وتقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية توضح ان الخسائر الفعالة من الأرجح ان تكون أكثر أو أقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية.

يتم حساب خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الاصلى الخاص بالأصل المالي. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في الارياح أو الخسائر ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص اضمحلال.

إذا اعتبرت الشركة انه لا يوجد احتمالات حقيقه لعكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الاصل فانه يتم اعدام القيمة ذات العلاقة.

إذا انخفضت لاحقا قيمة خسارة الاضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة ، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الارباح أو الخسائر .

الاصول المالية المتاحة للبيع:

يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الاصول المالية المتاحة للبيع بإعادة تبويب الخسائر التي تم الاعتراف بها سابقا ضمن بنود الدخل الشامل الاخر والمجمعة في احتياطي القيمة العادلة ويعترف بها في الارباح أو الخسائر ، يمثل مبلغ الخسارة المجمعة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به في الارباح أو الخسائر الفرق بين تكلفة الاقتناء (بالصافي بعد اى استهلاك أو سداد اى من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصوما منها اية خسارة في اضمحلال القيمة لهذا الاصل المالي سبق الاعتراف بها في الارباح أو الخسائر .

عند زيادة القيمة العادلة لاداء دين مبنية كمتاحة للبيع في اية سنة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة في الارباح أو الخسائر عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة هذه في الارباح أو الخسائر .

لا يتم رد خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها في الارباح أو الخسائر بالنسبة لأى استثمار في اداة حقوق ملكية مبوب كمتاح للبيع في الارباح أو الخسائر .

الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية:

نقاس خسائر الاضمحلال في استثمار مالى يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد ، ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الارباح أو الخسائر ويتم عكس خسارة الاضمحلال عند حدوث تغيرات تفضيلية في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الاستردادية.

الأصول غير المالية:

في تاريخ نهاية كل سنة مالية ، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (بخلاف المخزون ، والاصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الامر كذلك تقوم المجموعة بعمل تقدير للقيمة الاستردادية للأصل. يتم اجراء اختبار الاضمحلال للشهر سنوياً.

لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الاصول معا إلى أصغر مجموعة اصول تتضمن الاصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الاصول الاخرى أو مجموعات الاصول -وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الاعمال على الوحدات التي تولد النقد أو مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.

القيمة الاستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية ايهما أكبر ، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذى يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الاستردادية.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الارباح أو الخسائر. ويتم توزيعها اولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد ، ثم تخفيض الاصول الاخرى للوحدة بالتناسب على اساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في سنة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر اضمحلال إلى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الإهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

١٤-٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني أو حكمي قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام، وإذا كان التأثير هاماً فإنه يتم تقدير قيمة المخصص خصم التدفقات النقدية المستقبلية بسعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً، هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ قائمة المركز المالي وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقدير حالي لها.

الزيادة في القيمة الدفترية للمخصص الناتجة عن استخدام الخصم لإيجاد القيمة الحالية والتي تعكس مرور الوقت يتم الاعتراف بها كتكلفة اقتراض.

١٥-٣ الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى

يتمثل الموردون وأوراق الدفع والأرصدة الدائنة الأخرى في التزامات سداد قيمة السلع أو الخدمات المقدمة من الموردين في سياق الأنشطة المعتادة للشركة. يتم تبويب الدائنون كالتزامات متداولة إذا كان من الواجب سداد هذا الالتزام خلال عام أو أقل (أو إذا كانت دورة التشغيل العادية لأعمال مدتها أطول) فيما عدا ذلك يتم تبويبها كالتزامات غير متداولة.

يتم الإثبات الأولي للموردين وأوراق الدفع بالقيمة العادلة ويقاس لاحقاً على أساس التكلفة المستهلكة باستخدام معدل خصم مناسب.

يتم إثبات الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالتكلفة.

١٦-٣ نظام معاشات العاملين

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية يساهم العاملين وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجور. يقتصر التزام الشركة على قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة لقائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق.

١٧-٣ تحقق الإيراد

إيرادات النشاط

يتم الاعتراف بالإيراد عندما تقوم الشركة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري، وألا تحتفظ الشركة بحق التدخل الإداري المستمر بالدرجة التي ترتبط عادة بالملكية أو الرقابة الفعالة على السلع المباعة، وأن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق، وأن يتوافر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى الشركة، وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستحملها الشركة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق.

وعليه يتم إثبات مبيعات الأراضي عند انتقال المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري وبناء على محضر التسليم وفي ضوء شروط التعاقد والتي يتم بموجبها سداد المقابل على أقساط ويتم الاعتراف بسعر البيع النقدي (بدون العائد) كإيراد في تاريخ البيع. ويتم تحديد سعر البيع النقدي بخصم الأقساط المستحقة باستخدام معدل خصم

مناسب ويظهر الفرق بين إجمالي سعر البيع والسعر النقدي مخصوماً من قيمة أرصدة العملاء ويتم الاعتراف به كإيراد على مدار سنوات استحقاقه.

وكذا في حالة بيع وحدات (شقق/ فيلات) فيتم الاعتراف بالإيراد عند انتقال المخاطر والعوائد إلى المشتري، وبناء على محضر التسليم إلى المشتري وفي ضوء شروط التعاقد.

إيرادات التوزيعات

يتم إثبات إيرادات التوزيعات بقائمة الدخل، وذلك حينما ينشأ الحق للشركة في استلام توزيعات أرباح من الشركات المستثمر فيها والمحقة بعد تاريخ الاقتناء.

١٨-٣ المصروفات

يتم إثبات المصروفات وفقاً لأساس الاستحقاق.

١٩-٣ الإيرادات والتكاليف التمويلية

تتضمن الإيرادات والتكاليف التمويلية للشركة الآتي:

- الفوائد الدائنة.
- الفوائد المدينة.
- توزيعات أرباح.
- صافي ربح أو خسارة استبعاد الأصول المالية المتاحة للبيع.
- صافي ربح أو خسارة الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- أرباح أو خسائر فروق عملة الأصول والالتزامات المالية.
- خسائر القيمة العادلة للمقابل المحتمل المبوب كالتزام مالي.
- خسائر اضمحلال الأصول المالية بخلاف العملاء.
- صافي أرباح أو خسائر أدوات التغطية المعترف بها في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة توييب صافي الأرباح المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر.
- يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة والمدينة باستخدام معدل سعر الفائدة الفعلي.

٢٠-٣ ضرائب الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصروف في أرباح أو خسائر السنة، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به - في نفس السنة أو في سنة مختلفة - خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الآخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو تجميع الأعمال.

(أ) ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للسنة الحالية والسنوات السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كالتزام، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في السنة الحالية والسنوات السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه السنوات فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الإلتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للسنة الحالية والسنوات السابقة بالقيمة المتوقع سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) السارية أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية السنة المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصه للأصول والإلتزامات الضريبية الا عند استيفاء شروط معينة.

(ب) الضرائب المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبي للأصول والإلتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والإلتزامات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة التي ينتظر خضوعها للضريبة فيما عدا ما يلي:

- الاعتراف الأولي بالشهر.
- أو الاعتراف الأولي بالأصل أو الإلتزام للعملية التي:
 - (١) ليست تجميع الأعمال.
 - و(٢) لا تؤثر على صافي الربح المحاسبي ولا على الربح الضريبي (الخسارة الضريبية).
- الفروق المؤقتة المرتبطة باستثمارات في شركات تابعة وشركات شقيقة وحصص في مشروعات مشتركة إلى المدى الذي يمكن فيه السيطرة على توقيت عكس تلك الفروق المؤقتة ومن المرجح ان مثل هذه الفروق لن يتم عكسها في المستقبل المنظور.

يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفروق المؤقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل سنة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل.

يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع تطبيقها عند تحقق الفروق المؤقتة وذلك باستخدام أسعار الضريبة السارية أو التي في سبيلها لأن تصدر.

عند قياس الضريبة المؤجلة في نهاية السنة المالية يتم الأخذ في الاعتبار الآثار الضريبة للإجراءات التي تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها وإلتزاماتها.
لا يتم عمل مقاصة للأصول والإلتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينه.

٢١-٣ رأس المال

(أ) الأسهم العادية:

- تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإصدار الاسهم العادية يتم المحاسبة عنها بخصمها من حقوق الملكية.
- ضريبة الدخل المرتبطة بتكاليف المعاملة المتعلقة بحقوق الملكية يتم المحاسبة عنها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل".

(ب) شراء أسهم رأس المال

- يتم إثبات قيمة المدفوع لشراء أسهم رأس المال الشركة ضمن حقوق المساهمين كتغير في حقوق المساهمين بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالشراء. يتم تبويب الأسهم المشتراة كأسهم خزينة ويتم عرضها مخصومة من إجمالي حقوق المساهمين.

٢٢-٣ التوزيعات

يتم إثبات التوزيعات كإلتزامات في السنة التي يتم فيها إعلان التوزيع.

٣-٢٣ النصيب الأساسي للسهم في الأرباح

تعرض الشركة البيانات الخاصة بنصيب الأساسي للسهم لأسهمها العادية.

يتم احتساب النصيب الأساسي لربحية السهم بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم في الأسهم العادية بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة.

٤- إدارة المخاطر المالية

تعرض الشركة للمخاطر المالية التالية نتيجة لاستخدامها للأدوات المالية:

- خطر الائتمان
- خطر السيولة
- خطر السوق.

ويعرض هذا الإيضاح المعلومات المتعلقة بتعرض الشركة لكلاً من المخاطر المذكورة أعلاه وكذا أهداف الشركة والسياسات والطرق الخاصة لقياس وإدارة الخطر وكذلك إدارة الشركة لرأس المال كما يعرض بعض الإفصاحات الكمية الإضافية المتضمنة في هذه القوائم المالية المستقلة.

يتولى مجلس إدارة الشركة المسؤولية الكاملة الخاصة بوضع ومراقبة الإطار العام لإدارة مخاطر الشركة كما يقوم بتحديد وتحليل المخاطر التي تواجه الشركة لتحديد مستويات المخاطر وأوجه الرقابة المناسبة ومتابعة تلك المخاطر ومدى التزامها بتلك المستويات.

وتهدف إدارة الشركة إلى وضع بيئة رقابية بناءة ومنضبطة والتي من خلالها تضمن أن كافة الموظفين على دراية وفهم بدورهم والتزاماتهم.

وتقوم كلاً من لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية بمعاونة مجلس الإدارة في دوره الرقابي وتتولى إدارة المراجعة الداخلية كلاً من أعمال الفحص المنتظم والمفاجئ لأوجه الرقابة والسياسات المرتبطة بإدارة المخاطر وتقوم بالتقرير عن نتائج الفحص إلى مجلس الإدارة.

٤-١ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية لإلتزاماته ويعرض الطرف الآخر لخسائر مالية وينشأ هذا الخطر بصفة رئيسية من مدينو الشركة.

٤-٢ العملاء و أوراق قبض و مدينون و أرصدة مدينة أخرى

إن تعرض الشركة لخطر الائتمان يتأثر بصفة جوهرية بالخصائص الأساسية الخاصة بكل عميل. كما يتأثر بالخصائص الديموجرافية لقاعدة عملاء الشركة بما فيها خطر الإخفاق الخاص بالصناعة والذي له تأثير أقل على خطر الائتمان.

كافة مبيعات الشركة ترجع إلى المبيعات لمجموعة كبيرة من العملاء ولذلك ليس هناك تركيز لخطر الائتمان من الناحية الديموجرافية.

وقد وضعت إدارة الشركة سياسة ائتمانية والتي بموجبها يتم عمل التحليل الائتماني اللازم لكل عميل مقابل شروط السداد والتسليم المقدمة له وتعمل الشركة على الحصول على دفعات حجز مقدمة وكذلك شيكات بكامل قيمة مبيعاتها مقدما قبل التسليم للعميل ولم ينتج أي خسارة سابقة من التعامل مع العملاء.

٣-٤ خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في خطر عدم وفاء الشركة لالتزاماتها في تاريخ استحقاقها. إن منهج الشركة في إدارة السيولة هو التأكد -كلما أمكن ذلك- من أن لديها دائماً سيولة كافية لمقابلة التزاماتها في تاريخ استحقاقها في الظروف العادية والدرجة بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو إلحاق الضرر بسمعة الشركة. كما تتأكد الشركة من توافر النقدية الكافية عند الطلب لمقابلة مصروفات التشغيل المتوقعة بما فيها أعباء الالتزامات المالية ويستبعد من ذلك التأثير المحتمل للظروف الحادة التي لا يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة مثل الكوارث الطبيعية.

٤-٤ خطر السوق

يتمثل خطر السوق في خطر التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وسعر الفائدة وأسعار أدوات حقوق الملكية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات الشركة أو قيمة ممتلكاتها من الأدوات المالية. إن الهدف من إدارة خطر السوق هو الإدارة والتحكم في التعرض لخطر السوق في حدود المؤشرات المقبولة مع تعظيم العائد.

٥-٤ خطر العملة

تتعرض الشركة لمخاطر العملة على المعاملات التي تتم بعملة بخلاف عملة التعامل والعرض للشركة ويصفا أساسية الدولار الأمريكي. العملات التي تتم بها بصفة أساسية هذه المعاملات هي اليورو والدولار الأمريكي. وقد بلغت قيمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي ما يعادل مبلغ ٦١٢ ٢٤٢ ١٨٠٢ جنيه مصرى، ٣٨٠ ٣٢٠ ٩٣٢ جنيه مصرى على التوالي، وفيما يلي بيان صافي أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي

٢٠١٨/١٢/٣١

فائض

٤٨ ٤٣٥ ٩١٨

٤٣ ٢٢٦

٣ ٩٨٥

العملات الأجنبية

الدولار الأمريكي

يورو أوروبى

جنيه إسترلينى

٦-٤ خطر سعر الفائدة

لا تتعرض الشركة بشكل جوهري لخطر سعر الفائدة لعدم وجود قروض أو تسهيلات ائتمانية على أساس سعر فائدة ولا تدخل الشركة في معاملات تبادل سعر الفائدة.

٧-٤ إدارة رأس المال

إن سياسة مجلس إدارة الشركة هو الإحتفاظ برأس مال قوي بغرض المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق وكذا لمقابلة التطورات المستقبلية للنشاط.

ويتولي مجلس إدارة الشركة متابعة العائد على رأس المال والذي تحدده الشركة بأنه صافي ربح العام مقسوماً على إجمالي حقوق المساهمين كما يراقب مجلس إدارة الشركة مستوى توزيعات الأرباح للمساهمين.

ويسعى مجلس إدارة الشركة لإجراء توازن بين العوائد الأعلى التي يمكن أن تتحقق مع المستويات العليا للاقتراض والمزايا والضمانات المقدمة عن طريق الحفاظ على مركز رأس مال سليم.

ولا توجد أية تغييرات في استراتيجية الشركة في إدارة رأس المال خلال العام. كما لا تخضع الشركة لأية متطلبات خارجية مفروضة على رأس المال الخاص بها.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية

(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٦- مشروعات تحت التنفيذ

رصيد ٢٠١٨/١٢/٣١	المحول للأصول الثابتة	الإضافات خلال العام	رصيد ٢٠١٨/١/١	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
-	(١ ٠٨١ ٤٤٠)		١ ٠٨١ ٤٤٠	الرصيف البحري
-	(١٥ ١٤٨ ٧٣٢)	٩ ٣٢٨ ٦١٥	٥ ٨٢٠ ١١٧	محطة التحلية
٦ ٨٦٣ ٤٥٤	-	٦ ٨٦٣ ٤٥٤	-	تغذية شبكات الكهرباء بمنتجع سهل حشيش
٤ ٧٥٥ ٩٤١	(٣ ٤٣٣ ٤٤٢)	٣ ٦٢٠ ٣٣٥	٤ ٥٦٩ ٠٤٨	مشروعات متنوعة
١ ٠٦٢ ٣١٧	-	-	١ ٠٦٢ ٣١٧	الدراسة الفنية لإنشاء محطة محولات كهرباء
١٢ ٦٨١ ٧١٢	(١٩ ٦٦٣ ٦١٤)	١٩ ٨١٢ ٤٠٤	١٢ ٥٣٢ ٩٢٢	

٧- استثمارات في شركات تابعة

٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١	نسبة المساهمة	عدد الأسهم المقتناة	
جنيه مصري	جنيه مصري	%	سهم	
٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠	٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠	٧٨,٤٤ %	٢٧ ٨٤٤ ٧٩١	قيمة المساهمة في رأس مال شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (شركة تابعة) البالغ قدره ٣٥٥ مليون جنيه مصري وجميعها أسهم نقدية قيمة السهم ١٠ جنيه مصري.
٤٤٧ ٩١٠	٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠			
٢٧٨				

وطبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٢ " القوائم المالية المجمعة " والمادة ١٨٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فإن الشركة تعد قوائم مالية مجمعة للمجموعة يمكن الرجوع إليها عند الحاجة إلى الحصول على صورة أوضح عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمجموعة ككل.

٨- أعمال تحت التنفيذ

٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١	
٣٨ ٤٥٣ ٠٤١	٤٢ ٠٠٦ ٠٩١	١-٨ تكلفة أراضي المرحلة الأولى التي لم تباع
١٢٦ ١٧٨ ٤٣٨	١٣١ ٦٨٣ ٨٦٧	٢-٨ تكلفة أراضي المرحلة الثانية التي لم تباع
٣٠٧ ٤٨٠ ٩٥٠	٣٠٨ ٧٠٦ ٧١٤	٣-٨ تكلفة أراضي المرحلة الثالثة
١٠ ٨٢٨ ٠٣٦	١٠ ٨٢٨ ٠٣٦	٤-٨ تكلفة أعمال مشروع صواري
٣٨ ٩١٥ ٤٦٨	٢٣ ٣٦٧ ٠١٧	٥-٨ تكلفة أعمال مشروع جمران
٥٢١ ٨٥٥ ٩٣٣	٥١٦ ٥٩١ ٧٢٥	

١-٨ أراضي المرحلة الأولى

- تم تخصيص أراضي تلك المرحلة من الهيئة العامة للتنمية السياحية بمساحة ستة ملايين متر مربع بموجب عقد بيع وإيجار أراضي صحراوية بمركز سهل حشيش السياحي بالبحر الأحمر بغرض تميمتها سياحياً والمبرم في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وقد تم سداد كامل قيمة أرض المرحلة.
- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الأولى وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٦ مليون متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٤ ٩٦٥ ٠٢٤ متر مربع.
- هذا وقد بلغت التكلفة التقديرية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ لتنفيذ تنمية المرحلة الأولى من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٣٠٢ ٧٢٣ ٣٠٤ جنيه مصري بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٦١,٢٩ جنيه مصري.
- وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة مبلغ ٢٤٧ ٠٠٨ ٢٤٠ جنيه مصري (مقابل ١٨٩ ٠٩٨ ٢٣٦ جنيه مصري حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧) بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد ٤٨,٣٨٨ جنيه مصري (مقابل ٤٧,٥٥ جنيه للمتر في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧)، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ١١٠ ٨٦٨ متر مربع تقريباً.

٢-٨ أراضي المرحلة الثانية

- قامت الشركة بإستئجار أراضي المرحلة الثانية بمساحة قدرها ٦ مليون متر مربع كمنطقة امتداد للتنمية السياحية للمرحلة الأولى.
- بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٣ حصلت الشركة على موافقة مبدئية من الهيئة العامة للتنمية السياحية شراء المساحة المخصصة من المركز السياحي للمرحلة الثانية البالغة ٦ مليون متر مربع. وقد تم صدور قرار تخصيص نهائي لأرض تلك المرحلة برقم (٨٢) في تاريخ ٢٠٠٦/٦/٥ بعد سداد كافة مصروفات التخصيص والتعاقد.
- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الثانية وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٨٠٥ ٠٢١ ٦ متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٤ ٧٠٧ ٧٩٨ متر مربع.
- بلغت التكلفة التقديرية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ للمرحلة الثانية من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٤٦٥ ٨٦٧ ٩٠٦ جنيه مصري بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٩٨,٩٦ جنيه مصري.
- وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة مبلغ ٥٦٤ ٨٣٥ ٢٧٧ جنيه مصري (مقابل مبلغ ٨٣٥ ٢١٩ ٢٦٦ جنيه مصري حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧) بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد بلغت ٥٩,٠١٦ جنيه مصري (مقابل ٥٦,٥٥ جنيه للمتر في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧)، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٣٢٣ ٢٣١ ٢ متر مربع تقريباً.

٣-٨ أراضى المرحلة الثالثة:

- قامت الشركة بإستئجار أراضى المرحلة الثالثة والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسى مع هيئة التنمية السياحية فى ٢٤/١٠/١٩٩٥.
- بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٥ قامت الشركة بمخاطبة الهيئة العامة للتنمية السياحية لإفادتها بخطاب يفيد أحقية الشركة فى تنمية المرحلة الثالثة وبتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٥ أفادت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأنها ليس لديها مانع من دراسة طلب الشركة طالما تستوفى الشركة الشروط والضوابط التعاقدية وسوف توافى الهيئة الشركة بنتائج تلك الدراسة فى حينه وطبقاً لخطاب الهيئة المؤرخ فى ٢٦/٢/٢٠٠٧.
- تبلغ تكلفة شراء الأرض من الهيئة العامة للتنمية السياحية طبقاً للقياس المساحى المعد بمعرفة الشركة (شاملة مصروفات التعاقد والتخصيص) مبلغ ٨١٩ ٤١١ ٤٢ دولار أمريكى المعادل لمبلغ ٧٤٠ ٧٤٠ ٢٣١ جنيه مصرى والمدرجة ضمن رصيد أعمال تحت التنفيذ - مرحلة ثالثة وقد بلغ المسدد منها ٩١٠ ٤٨٦ ٧ دولار أمريكى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ويبلغ باقى قيمة المستحق للهيئة فى ضوء الحصر المبين عليه مبلغ وقدره ٨٧٤ ٥٥٢ ٦٢٦ جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٩٠٩ ٩٢٤ ٣٤ دولار أمريكى والمدرجة ضمن دائنو أراضى إيضاح رقم (١٧).
- هذا وقد قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإدارى المشار إليه أعلاه والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإدارى فى ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأى القانونى وبجلسة ١٨ مايو ٢٠١٥ تم حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بتقديم المذكرات خلال أسبوعين، وقد أفاد المستشار القانونى بورود التقرير فى دعوى الإلغاء بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وهو تقرير استرشادى غير ملزم للمحكمة وعلى إثر ذلك تم تحديد أول جلسه للنظر فى الطعن فى ١٣ نوفمبر ٢٠١٧ وبتلك الجلسة قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٦ مارس ٢٠١٨ للاطلاع على تقرير مفوض مجلس الدولة وبهذه الجلسة تقدم المستشار القانونى بعدة طلبات للهيئة العامة للتنمية السياحية قررت على إثرها هيئة المحكمة التأجيل لجلسة ١٢ يونيو ٢٠١٨ لإلزام هيئة التنمية السياحية بتقديم المستندات المطلوبة وتم تأجيلها لجلسة ٤ سبتمبر ٢٠١٨، وبتلك الجلسة تم التأجيل لجلسة ٢٧ أكتوبر ٢٠١٨ و فى تلك الجلسة تم إحالة الدعوى إلى دائرة أخرى و جارى تحديد تاريخ الجلسة القادمة، وترى إدارة الشركة فى ضوء تقرير مستشارها القانونى أن الدفوع المقدمة منهم تساند موقف الشركة القانونى وفقاً لما هو وارد تفصيلاً بالموقف القانونى للشركة إيضاح رقم (٣٢-١).
- كما بلغت تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مبلغ ٩٧٤ ٢٥٥ ٧٧ جنيه مصرى مقابل (مبلغ ٢٠٤ ٠٣٠ ٧٦ جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧).

الشركة المصرية للمنتجات السياحية

(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٤-٨ تكلفة أعمال مشروع صوارى

١-٤-٨-١ يتمثل في قيمة التكلفة المنكبدة في تنفيذ أعمال مشروع إقامة تجمع سكنى فاخر على مساحة تبلغ حوالى ٢,٥٨٣ مليون متر مربع بمنطقة سهل حشيش، وفي إطار تنفيذ المشروع فقد قامت الشركة بإبرام اتفاق مع شركة أوراسكوم للتنمية والإدارة - FZC (بصفتها المطور) في ٢٨ أبريل ٢٠١٠ بشأن الحصول على خدماتها المرتبطة بتطوير وإدارة وتسويق وبيع وحدات المشروع طبقاً للمخطط العام المتفق عليه.

٢-٤-٨-٢ حقوق استغلال علامات تجارية والمتمثلة في قيمة مقابل استغلال الاسم التجارى لشركة أوراسكوم للتنمية والإدارة - (FZC) ومقرها رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك عن أعمال الإشراف على تنفيذ والترويج والدعاية لمشروع صوارى المبين عليه.

وقد قامت الشركة بمتابعة الإجراءات التى تكفل لها استكمال أعمال المشروع فى ظل تداخل جزء من المساحات المقرر إقامة المشروع عليها مع أراضى المرحلة الثالثة التى ما زالت محل نزاع مع الهيئة العامة للتنمية السياحية (إيضاح ٣-٨) ، وفى هذا الإطار تقدمت الشركة بطلب لاعادة ترسيم حدود المرحلة الثانية المخصصة نهائياً بأضافة مساحة ٣٩١ الف متر مربع فى اتجاه الامتداد الجنوبى لتشمل جزء من مشروع المارينا الواقع داخل نطاق المرحلة الثالثة واستقطاع ذات المساحة من الحدود الغربية للمرحلة الثانية تمهيدا للبدء فى تنفيذ مشروع صوارى وقد أصدرت الهيئة العامة للتنمية السياحية كتابها المؤرخ فى ١٥ مايو ٢٠١٥ بالموافقة على طلب الشركة مع التزام الشركة بالاشتراطات المرتبطة بذلك.

٥-٨ مشروع جمران

يتمثل في قيمة التكلفة المنكبدة لتنفيذ أعمال مشروع جمران بمنطقة الفيلات بالإضافة إلى قيام الشركة بتولى أعمال بناء وحدات الفيلات لصالح بعض عملاء تلك الأراضى بما يتناسب مع المخطط العمرانى المتكامل لتلك المنطقة.

٩- المخزون

٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١
٢ ٧١٢ ٩٩٥	٣ ٣٤٧ ٨٩٢
٢ ٧١٢ ٩٩٥	٣ ٣٤٧ ٨٩٢

مخزون مهمات الصيانة وقطع الغيار بالموقع

١٠- عملاء وأوراق القبض

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١
إجمالي	أقساط قصيرة الأجل	أقساط طويلة الأجل
٢ ٠٠٣ ٢٢٥ ٢٦٤	١ ٦٣٤ ٦٥١ ٠٢١	٣٦٨ ٥٧٤ ٢٤٣
(٩٨ ١٤٨ ٦٢١)	(١١ ٢٥٢ ٧٣٤)	(٨٦ ٨٩٥ ٨٨٧)
(٨١ ٣٤٩ ٩٤٤)	(٨١ ٣٤٩ ٩٤٤)	-
(٢٤ ٠٨٨ ٥٩٠)	(٢٤ ٠٨٨ ٥٩٠)	-
١ ٧٩٩ ٦٣٨ ١٠٩	١ ٥١٧ ٩٥٩ ٧٥٣	٢٨١ ٦٧٨ ٣٥٦
١ ٨٤٩ ١٧٥ ٧١٦	١ ٤٤٤ ٤١٣ ٣٩٢	٤٠٤ ٧٦٢ ٣٢٤

عملاء وأوراق قبض

التغير في القيمة الحالية لأقساط العملاء

الانخفاض في قيمة أرصدة العملاء

الانخفاض في قيمة أرصدة العملاء - فوائد التأخير

صافي رصيد العملاء وأوراق القبض في

٢٠١٨/١٢/٣١

صافي رصيد العملاء وأوراق القبض في

٢٠١٧/١٢/٣١

الشركة المصرية للمنتجات السياحية

(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

يتمثل بند عملاء وأوراق القبض والظاهر بقائمة المركز المالي المستقلة فيما يلي:

٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١	
١ ٩٣٢ ٢٧٢ ١٨٥	١ ٨٥١ ٤٣٢ ٩٧٠	عملاء وأوراق قبض - أراضي*
٣٦ ٨١٩ ٠٣١	٣٣ ٠٦٢ ٦٤٩	عملاء وأوراق قبض - مشروع جمران
٩٧ ٢٨٥ ٥٢٥	١١٨ ٧٢٩ ٦٤٥	عملاء وأوراق قبض - خدمات وإدارة المنتجع
٢ ٠٦٦ ٣٧٦ ٧٤١	٢ ٠٠٣ ٢٢٥ ٢٦٤	
(١٤٩ ٤٤٣ ٠٢٩)	(٩٨ ١٤٨ ٦٢١)	يخصم: الفوائد المؤجلة
(٦٧ ٧٥٧ ٩٩٦)	(١٠٥ ٤٣٨ ٥٣٤)	يخصم: الإنخفاض في رصيد العملاء**
١ ٨٤٩ ١٧٥ ٧١٦	١ ٧٩٩ ٦٣٨ ١٠٩	

- بلغت قيمة الشيكات المستلمة من عملاء الشركة والمؤجلة السداد مقابل أرصدهم المستحقة عليهم لصالح الشركة مبلغ حوالي ٢٣,٣٠٢ مليون دولار أمريكي ومبلغ حوالي ١٧٣,١١٧ مليون جنيه مصري.

* يتضمن الرصيد أرصدة عملاء وأطراف ذات علاقة (شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي) شركة تابعة ٧٨,٤٤٪ وفي ضوء تسوية المديونية المستحقة على الشركة التابعة عن القطعتين ١٣ و ١٩ وذلك بموجب الاتفاق الموقع بين إدارتنا الشركتين في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩ لجدولة سداد المديونية حتى عام ٢٠١٤، والذي بموجبه قامت الشركة المصرية للمنتجات السياحية بوقف احتساب لفوائد التأخير عن السنة المالية من أول إبريل ٢٠١٣ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٤، هذا وتقدمت شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي في ٧ مايو ٢٠١٤ بطلب لمد فترة الإعفاء حتى نهاية عام ٢٠١٦ وقد قامت الشركة بالموافقة على الطلب بموجب قرار مجلس الإدارة المنعقد في ٢٢ مايو ٢٠١٤، هذا وقد تم تجديد فترة الاعفاء لمدة عامين حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بموجب قرار من مجلس الإدارة المنعقد في ١٢ إبريل ٢٠١٧ و ١٥ أبريل ٢٠١٧ وببلغ الرصيد المستحق على الشركة التابعة ضمن أرصدة العملاء - أراضي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مبلغ ١٣٢ ٢٥٦ ٥٦٨ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٣٦٨ ٦٧٥ ٣١ دولار أمريكي (مقابل ٨٣٤ ٥٠٤ ٥٦٣ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٣٦٨ ٦٧٥ ٣١ دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧).

** يتمثل رصيد الإنخفاض في قيمة العملاء المبين عاليه في قيمة الإنخفاض في قيمة أرصدة العملاء طبقاً للدراسة المعدة بمعرفة الإدارة والتي أعدت في ضوء إعادة التقدير المعتمد من مجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٨ لتكوين ذلك الإنخفاض نتيجة للظروف الحالية في جمهورية مصر العربية وانعكاسها على نشاط الشركة والتي أدت إلى وجود بعض الصعوبات المالية لدى بعض العملاء بالإضافة إلى تأثير إنخفاض نشاط السوق بسبب الصعوبات المالية التي تواجه قطاع السياحة عامة، وذلك في ضوء افتراض استمرار الارتباط بالعميل ومتابعة عملية التحصيل منهم.

وتتمثل حركة رصيد الإنخفاض في قيمة العملاء خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ فيما يلي:-

الرصيد في ٢٠١٨/١٢/٣١	الرد	الاستخدام	التدعيم	الرصيد في ٢٠١٨/١/١	
١٠٥ ٤٣٨ ٥٣٤	-	-	٣٧ ٦٨٠ ٥٣٨	٦٧ ٧٥٧ ٩٩٦	الانخفاض في قيمة أرصدة العملاء

الشركة المصرية للمنتجات السياحية

(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

١١ - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١	
١٠ ٩٧٦ ٧٦٢	١٠ ٧١٨ ٤٩٢	دفعات مقدمة لمقاولين وموردين
٤ ٢٧٩ ٦٩٠	١ ٠٥٦ ٤١٨	فوائد وعوائد مستحقة
٢ ٤٤١ ٨٨٠	١ ٧٧٩ ٠١٥	مصروفات مدفوعة مقدماً
١ ٤٥٢ ٨٣٩	١ ٤٥٢ ٨٣٩	* ضرائب دخل مسددة - مستحق للشركة لدى المصلحة
٥٨٣ ٨٣٧	٩٤٠ ٨٦٤	مصلحة الضرائب - ضريبة خصم المنبع
١١ ٢١٠ ٧٣٥	١ ٥٣٤	ضريبة إقرار مسددة مقدماً
٥٢٥ ٤٢٦	٨٠١ ١٣٦	تأمينات لدى الغير
٣١٧ ١٩٠	٤٧٩ ١٥٣	عهد نقدية وسلف
٥٩٠ ١٠٣	٥٩٠ ١٠٣	مدينون متنوعون
٣٢ ٣٧٨ ٤٦٢	١٧ ٨١٩ ٥٥٤	
(٢ ٣١٦ ٠٦٩)	(٢ ٣١٦ ٠٦٩)	يخصم: الإنخفاض في قيمة مدينون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى
٣٠ ٠٦٢ ٣٩٣	١٥ ٥٠٣ ٤٨٥	

* يتمثل في قيمة الباقي المسدد بالزيادة لمأمورية الضرائب بمبلغ ٦ ٤٠٨ ٩٦٦ جنيه مصري عن دخل الأشخاص الاعتبارية عن السنة المالية ٢٠٠٨ في ضوء قرار اللجنة الداخلية الوارد بنموذج رقم ٣٦ سداد بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٢. وقد بلغ قيمة ما تم تسويته مع المأمورية من هذا الرصيد مبلغ ٤ ٩٥٦ ١٢٧ جنيه مصري. طبقاً للمطالبة الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٨ (نموذج حجز أ) ليصبح الرصيد في ٢٠١٨/١٢/٣١ مبلغ ١ ٤٥٢ ٨٣٩ جنيه مصري. هذا وسيتم تسوية باقي تلك المديونية مع المأمورية مقابل المطالبات الضريبية الناشئة عن السنوات المالية التالية.

١٢ - النقدية وما في حكمها

٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١	
١٧٤ ٨٦٠	١٦٦ ١٨٧	نقدية بالصندوق
٢١ ٩٨٣ ٣٥٤	٢٦ ٠٤٨ ١١٨	بنوك حسابات جارية - عملة محلية
١ ٨٨٤ ٨٢٦	٦ ٦٥٥ ٥٤٨	بنوك حسابات جارية - دولار أمريكي
٥١ ٧٣٩	٩٥٩ ٧٧٩	بنوك حسابات جارية - يورو
١٤ ٩١٢	٩١ ٧٠٣	بنوك حسابات جارية - إسترليني
٥١ ٣٦٥ ٧٤٣	٤ ٤٣٩ ٣١٥	بنوك ودائع - عملة محلية
٤ ٤٧٥ ٣٩٨	٤ ٦٠٤ ٠٧٥	بنوك ودائع - عملة أجنبية
٧٩ ٩٥٠ ٨٣٢	٤٢ ٩٦٤ ٧٢٥	

ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتمثل بند النقدية وما في حكمها في الآتي:

٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١	
٧٩ ٩٥٠ ٨٣٢	٤٢ ٩٦٤ ٧٢٥	النقدية وما في حكمها
(٢٢ ٩٤٩ ٨٠٠)	(١ ٤٣٩ ٣١٥)	يخصم: ودائع لأجل (أكثر من ثلاث شهور)
٥٧ ٠٠١ ٠٣٢	٤١ ٥٢٥ ٤١٠	النقدية وما في حكمها طبقاً لقائمة التدفقات النقدية

الشركة المصرية للمنتجات السياحية

(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

١٣ - ودائع بالبنوك - طويلة الأجل

٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١	
٤٣ ٥٨٥ ٥٠٠	٤٣ ٩٥٣ ٠٠٠	بنوك - ودائع - دولار أمريكي
٤٣ ٥٨٥ ٥٠٠	٤٣ ٩٥٣ ٠٠٠	

١٤ - مخصص مطالبات

٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١	
٢٧ ٦٣٠ ٧٤٦	٢٨ ٥٦٢ ١٦١	رصيد أول العام
٩٣١ ٤١٥	٢ ٩٠٨ ٧١٢	يضاف: تدعيم خلال العام
-	(١٤٢ ٥٥٩)	يخصم: المستخدم خلال العام
٢٨ ٥٦٢ ١٦١	٣١ ٣٢٨ ٣١٤	* رصيد آخر العام

- لم يتم الإفصاح عن المعلومات المعتاد نشرها حول المخصصات وفقاً لمعايير المحاسبة نظراً لأن إدارة الشركة تعتقد بأن قيامها بذلك قد يؤثر بشدة على نتائج المفاوضات مع تلك الأطراف.

١٥ - دفعات مقدمة من عملاء

٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١	
٣١ ٥٣٥ ٣٢٦	٤١ ٥٤٣ ٩٤٥	مقدمات تعاقد أراضي
٢ ١٧٤ ٨٢٤	١ ٧٨٩ ٧٥٢	دفعات تعاقد وحدات مشروع صواري
١٠٦ ٨٦٥	٢ ٩٤٦ ٢٨٠	مقدمات حجز وحدات مشروع جمران
٣٣ ٨١٧ ٠١٥	٤٦ ٢٧٩ ٩٧٧	

١٦ - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١	
٧٩ ٥٠٨ ٤٠٩	٩٥ ٤١٠ ٧٠٣	* موردين ومقاولين وأوراق دفع
٣ ٠٢٩ ٤٥٨	١ ٣٦٣ ٩٤٢	مقاولين ضمان أعمال
١ ٥٤٦ ٦٤٦	١ ٥٤٦ ٦٤٦	مقاولين - تأمينات إجتماعية
٢٣ ٤٨٨ ٤٠٦	٢٤ ٨٩٢ ٠٣٢	المستحق لجهات حكومية
٥ ٤٥٩ ٩٢٨	٢ ٧٥٢ ٤٨٨	مصروفات مستحقة
٤٥ ٠٠٠	٥٥ ٠٠٠	تأمينات تعاقدات توزيع الكهرباء
٢ ٩٢٩ ٠٢٥	٣ ٦٤٤ ١٣٨	تأمينات صيانة
٥٠٢ ٨٠٧	٥٠٢ ٨٠٧	دائنو توزيعات
٣٤ ٨٧١ ٩٦٢	١٥ ٠٥٣ ٣٢٩	** إيرادات مؤجلة
١٠١ ٤٠٣ ٠٠٠	١٠٢ ٢٥٨ ٠٠٠	*** أرصدة دائنة أخرى تحت التسوية

الشركة المصرية للمنتجات السياحية

(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

دائنون متنوعون	
١٠ ٥١١ ٤٥٠	١٠ ٤١١ ٤٥٠
<u>٢٦٣ ٢٩٦ ٠٩١</u>	<u>٢٥٧ ٨٩٠ ٥٣٦</u>

(*) يتضمن الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مبلغ ٢٠١٨ ٣٦٦ ١١٢ ٤٩ جنيه مصري شيكات صادرة لصالح شركة القناة لتوزيع الكهرباء سداداً لمديونية الشركة.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

(**) تتضمن الإيرادات المؤجلة مبلغ ٩٣٩ ٤٨٢ ١٤ جنيه مصري تتمثل في ثمن تعاقدات البناء المُسدد مقدماً من عملاء مشروع جمران والتي سيتم الاعتراف بها بموجب استلام العملاء لها عند تنفيذ هياكل البناء للفيلات.

(***) يتمثل الرصيد في قيمة المسدد من أحد عملاء الشركة بمبلغ ٥,٧ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ١٠٢ ٢٥٨ ٠٠٠ جنيه مصري كدفعة تعاقد شراء أرض بالمرحلة الثانية هذا وقد أقامت إدارة الشركة دعوى لفسخ التعاقد مع العميل مع رد دفعة التعاقد المسددة منه نظراً لتأخره في الوفاء بالتزاماته التعاقدية حتى تاريخه، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانوني بتقديم كافة الأسانيد القانونية التي تدعم موقفها في الدعوى وفقاً لما جاء تفصيلاً بالإيضاح (٣٢-٤) الموقف القانوني.

١٧- مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية

٢٠١٧/١٢/٣١		٢٠١٨/١٢/٣١		بيان
قصير الأجل	طويل الأجل	قصير الأجل	طويل الأجل	
١٤٠ ٣١٦ ٠٩٨	-	١٣٤ ٩١٢ ٣٨١	-	* المستحق للهيئة عن تصرفات الاراضى
-	٦٢١ ٣١٤ ١٣٨	-	٦٢٦ ٥٥٢ ٨٧٤	** المستحق للهيئة عن أراضى المرحلة
				الثالثة
١٤٠ ٣١٦ ٠٩٨	٦٢١ ٣١٤ ١٣٨	١٣٤ ٩١٢ ٣٨١	٦٢٦ ٥٥٢ ٨٧٤	الاجمالي

* يتمثل هذا البند في قيمة مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية عن تصرفات الشركة في أراضى المرحلة الأولى و الثانية، وجرى حالياً استكمال التسوية النهائية لقيمة مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية لدى الشركة عن التصرف بالبيع للأراضى طبقاً لأسس التحاسب المتفق عليها مع الهيئة كما يلي :-

- بالنسبة للمرحلة الأولى يستحق للهيئة ٧,٥٪ من ثمن البيع وقت التصرف وبحد أدنى ١١,٢٥ جنيه للمتر الواحد تزداد بنسبة ١٠٪ سنوياً وذلك وفقاً لعقود البيع المقدمة من الشركة هذا وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٤ يوليو ٢٠٠٥، والذي تضمن أن الأراضى المباعة لإقامة مشروع فندقي يستحق للهيئة ١,٧٥ دولار أمريكي عن كل متر من الأراضى المباعة. هذا وقد قامت الشركة باتخاذ إجراءات تسوية نهائية لحصة الهيئة على التصرفات التي أبرمتها الشركة على أراضى المرحلة الأولى والثانية من مركز سهل حشيش والذي بموجبه تم الاتفاق على أن يتم حساب حصة الهيئة المستحقة عن المرحلة الأولى على أساس ٧,٥٪ من قيمة التصرف أو ١١,٢٥ جنيه مصري للمتر المربع الواحد تزيد بنسبة ١٠٪ سنوياً من تاريخ أول تعاقد أيهما أكبر.

- بالنسبة للمرحلة الثانية في إطار التسوية النهائية لحصة الهيئة على التصرفات التي أبرمتها الشركة على أراضى المرحلة الأولى والثانية من مركز سهل حشيش المشار إليها عاليه فقد تم الاتفاق على حساب حصة الهيئة على نفس الأسس المتبعة للمرحلة الأولى عن التصرفات المبرمة قبل تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء في ٢٨ يوليو ٢٠٠٥، على أن يتم حساب حصة الهيئة بعد تاريخ القرار المبين عاليه بواقع ١,٧٥ دولار للمتر

الواحد بالنسبة للتصرفات على قطع الأراضي المخصصة للاستخدام الفندقى أو ٥ دولار أمريكي بالنسبة لقطع الأراضي المخصصة للإسكان السياحي.

** يتمثل البند في باقى قيمة المستحق للهيئة عن أراضى المرحلة الثالثة كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم

(٣-٨)

١٨- رأس المال

رأس المال المرخص به

تم تحديد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري.

رأس المال المُصدر والمدفوع

يبلغ رأس المال المُصدر والمدفوع مبلغ وقدره ١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري وعدد الأسهم

١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ سهم مدفوعة بالكامل قيمة السهم واحد جنيه مصري.

١٩- النصيب الأساسي / المخفض للسهم فى ربح (خسارة) السنة

يتم إحتساب نصيب السهم الأساسي فى ربح (خسارة) السنة بإستخدام طريقة المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلى:-

٢٠١٧	٢٠١٨	
٣٥ ١٣٩ ٢٥١	(٥٩ ٢٣٠ ٤٩٦)	صافي (خسارة) ربح السنة
١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	متوسط عدد الأسهم القائمة خلال السنة
٠,٠٣٣٥	(٠,٠٥٦٤)	نصيب السهم الأساسي / المخفض فى (خسارة) ربح السنة (جنيه/سهم)

الشركة المصرية للمنتجات السياحية

(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٢٠ - معاملات الأطراف ذوي العلاقة

تتمثل أهم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في قيمة التعاملات مع شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (شركة تابعة) خلال السنوات السابقة والممتد أثارها حتى السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وبيانها كالتالي: -

٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١	
(٨٤ ٤٤٤ ٣٨١)	(٦١ ٦٦٥ ٥١٠)	- رصيد أول العام - (دائن)
		يخصم (يضاف):
١٢ ٠٠٠ ١١٧	٢ ٢٧٤ ٨٢٥	المصروفات المسددة نيابة عن الشركة التابعة خلال العام
(٢٣ ٠٧٠ ١١٧)	-	المسدد من الشركة التابعة خلال عام ٢٠١٧
٢٤٤ ٢٨٨	٢٣٨ ٥٢٦	مصروفات الدعم الفني والأمن والحراسة خلال العام
١ ٣٢٦ ٤٠٢	١ ٨٩٩ ٤٥٧	فواتير توريدات المياه / الكهرباء خلال العام
٢ ٨٨٧ ٠٦٥	٣ ٨٧٥ ٥٥٣	المستحق عن مطالبات قيمة خدمات المنتجع خلال العام
١٥ ٨٧٤ ٨٥٦	-	تسوية المتبقي من المستحق للشركة التابعة مقابل اتفاق الفسخ الجزئي للعقد الابتدائي للقطعة (٣/أ-٩)
٧ ١٩٥ ٢٧٧	-	تسوية المتبقي من المستحق للشركة التابعة مقابل اتفاق الفسخ الجزئي للعقد الابتدائي للقطعة (٦/أ-٩)
٦ ٣٢٠ ٩٨٣	(٥٤١ ١٧٣)	تسويات فروق ترجمة العملة عن صافي الارصدة الدولارية المستحقة للشركة التابعة عن العام
(٦١ ٦٦٥ ٥١٠)	(٥٣ ٩١٨ ٣٢٣)	رصيد آخر العام (دائن)

أرصدة المعاملات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين بالشركة.

تتضمن أرصدة العملاء الظاهرة ضمن الأصول المتداولة (إيضاح رقم ١٠) الأرصدة التالية والتي تخص العميل (شركة الجنوب للاستثمار السياحي المساهم بالشركة) وقد تم شراء الأرض من العميل خلال السنوات السابقة قبل مساهمة العميل برأس مال الشركة.

٢٠١٨/١٢/٣١	
١٠ ١٩٤ ٩٤٣	عملاء - أراضي شركة الجنوب للاستثمار السياحي
٢٨ ٧٠٨ ٦٥٤	عملاء - أراضي خدمات المنتجع والمرافق
(٢ ١٨٠ ٩٧٢)	الانخفاض في قيمة أرصدة عملاء أراضي
(١٣ ٢٨٨ ٧٧٦)	الانخفاض في قيمة أرصدة عملاء خدمات المنتجع والمرافق
٢٣ ٤٣٣ ٨٤٩	

الشركة المصرية للمنتجات السياحية

(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٢١- إيرادات النشاط

٢١-١ مبيعات أراضي وفيلات

٢٠١٧	٢٠١٨	
٤ ٨٥٤ ٤٤٦	٤ ٠٠٧ ٤٣٧	مبيعات أراضي - مشروع جمران (مرحلة أولى)
١٦٧ ٤٣٠ ٦٠١	-	مبيعات أراضي المرحلة الثانية
٤ ٣٦٥ ٩٤٤	٣١ ٧٧٢ ٨٣٥	مبيعات فيلات
-	(١ ٢٤٢ ٥٢٠)	خصومات ممنوحة للعملاء
١٧٦ ٦٥٠ ٩٩١	٣٤ ٥٣٧ ٧٥٢	
-	(٣٢ ٨٠٥ ٦٤٣)	يخصم
١٧٦ ٦٥٠ ٩٩١	١ ٧٣٢ ١٠٩	مردودات مبيعات أراضي سبق بيعها بسنوات سابقة (*)

(*) تتمثل مردودات مبيعات أراضي سبق بيعها بسنوات سابقة في قيمة رد قطعتى أرض من أحد عملاء الشركة بالمرحلة الأولى والذي تم اعتماد الرد بموجب قرار مجلس إدارة الشركة خلال عام ٢٠١٨ وتم توقيع اتفاق الفسخ خلال شهر ديسمبر ٢٠١٨ مع العميل.

٢١-٢ إيرادات خدمات مؤداه

٢٠١٧	٢٠١٨	
٣٦ ١٨٤ ١٦٩	٥٠ ٣٨٤ ٧٧٧	إيرادات خدمات توريد كهرباء
١٧ ٠٣١ ١٥٩	٢٢ ٥١٢ ٩٩٩	إيرادات خدمة توريد مياه
٢ ٤١٠ ٦٢٨	٢ ٧٥٢ ٦٢٥	إيرادات توريد مياه ري
١٥٨ ٢٥٠	١٣٠ ٣٥٢	إيرادات خدمات اتصالات
٢٣ ٧١١ ٥٧٤	٢٨ ٩٣٢ ٥٧٧	* إيرادات خدمات المنتجع
٧٩ ٤٩٥ ٧٨٠	١٠٤ ٧١٣ ٣٣٠	

* تتمثل إيرادات خدمات المنتجع بواقع ٣,٩٥ جنيه مصري للمتر المربع الواحد من الأراضي المباعة لهم وذلك مقابل تقديم الشركة لخدمات إدارة وصيانة وحراسة ونظافة وتشغيل كافة المرافق العامة والشبكات، متضمنة أعمال الإصلاح والإحلال لكافة المرافق والبنية التحتية لمركز سهل حشيش وذلك في ضوء ما تم التوصل إليه من إتفاق مع جمعية مستثمري سهل حشيش في ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢ والذي بموجبه تم الإتفاق على تقديم الخدمة لمدة ٣ سنوات بواقع ٢,٥ جنيه مصري للمتر المربع بزيادة سنوية بواقع ٥٪ سنوياً بدءاً من ٢٠١٣/١/١. وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٥ تقرر محاسبة العملاء عن عام ٢٠١٥ بنفس أسعار عام ٢٠١٤ دون زيادة سنوية، هذا وقد تم تطبيق الزيادة بدءاً من عام ٢٠١٦. وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٢ إبريل ٢٠١٧ تقرر الموافقة على محاسبة العملاء ابتداءً من يناير ٢٠١٧ بواقع ٣,٩٥ جنيه مصري للمتر المربع الواحد من الأراضي المباعة لهم. وبموجب القرار الصادر من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١٨ تقرر زيادة سعر التحاسب عن المتر المربع الواحد ليصبح ٥,٨ جنيه مصري / متر للمطورين و٤,٨ لالأراضي المستخدمة كملاعب جولف وذلك بدءاً من الأول من يوليو ٢٠١٨.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية

(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٢ - تكلفة الحصول على الإيراد

٢٠١٧	٢٠١٨	
٣٠٩ ٣٦٨	٢٤٦ ٨٦٧	تكلفة مبيعات أراضي - مشروع جمران (مرحلة أولى)
١٨ ٤٣٣ ٨٠٢	-	تكلفة مبيعات الاراضي - المرحلة الأولى والثانية
١١ ٥٩٧ ١٦١	-	فرق تعديل تكلفة الأراضي السابق بيعها
٢ ٠٥٥ ٨١٣	٢٣ ٣٦١ ٢٠٧	تكلفة مباني فيلات مباحة
١٠ ٦٢٦ ٢٥٥	٣٥٨ ٥٩٤	عمولة هيئة التنمية السياحية
-	(٣ ٨٩٥ ٣٦٤)	يخصم
-	(٦ ٤٩٥ ٢٥٥)	تكلفة مردودات مبيعات أراضي سبق بيعها بسنوات سابقة
٤٣ ٠٢٢ ٣٩٩	١٣ ٥٧٦ ٠٤٩	رد عمولة هيئة التنمية السياحية (عن مردودات المبيعات)

٢٣ - تكلفة خدمات مؤداه

٢٠١٧	٢٠١٨	
٤٥ ٣٦٨ ٥٢٢	٦٢ ٤٣٧ ٨٥٩	تكاليف كهرباء
٥ ٤١٩ ٦٣٩	٥ ٤٦٣ ٤٨٠	تكاليف مياه
٨١٩ ٠٥٧	٩٤٧ ٢٦٦	تكاليف مياه ري
١٩ ٠٧٦ ٦٦٦	١٩ ٢٩٦ ٢١٨	إهلاك أصول التشغيل
١٦ ١٥٢ ٢٣٣	١٤ ٤٩٦ ٠٥١	أجور ومرتبوات وما في حكمها
١٦ ٦٠١ ٠٠٤	١٧ ٦٦٢ ٢٧٧	تعاقبات عمالة مؤقتة
٣ ٠١١ ٤٣١	٣ ٠٢٣ ٥٢٧	مصرفوات نظافة
٤ ٦٠٦ ٨٨٣	٣ ٩٩٤ ٥٧٦	صيانة
٣ ٠٩٥ ١١٥	٣ ٦٦٦ ٣٨٥	ايجارات
٤٤٦ ٩٦١	٦١٦ ٧١٨	مصرفوات نقل و إنتقالات
٨٠٣ ٦٨٢	١ ٠٨١ ٨٠٨	مصرفوات أخرى
١١٥ ٤٠١ ١٩٣	١٣٢ ٦٨٦ ١٦٥	

ويتم توزيع تلك التكاليف كما يلي:

٢٠١٧	٢٠١٨	
٧٢ ٣٢٢ ٥٠٦	٩٠ ٥٩١ ٥٩٨	تكلفة خدمات توريد كهرباء ومياه وري واتصالات
٤٣ ٠٧٨ ٦٨٧	٤٢ ٠٩٤ ٥٦٧	تكلفة خدمة إدارة المنتجع
١١٥ ٤٠١ ١٩٣	١٣٢ ٦٨٦ ١٦٥	

الشركة المصرية للمنتجات السياحية

(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٢٤ - إيرادات تشغيل أخرى

٢٠١٧	٢٠١٨	
١ ٩٩٦ ٨٧١	٢ ١٦٤ ٦٩٨	تأجير أراضي لأبراج الاتصالات
١ ٣٧٠ ٧٤٥	٤ ٤٢٠ ٤٨٠	تأجير شاطئ
١ ٣٢٩ ٩٦٨	-	رد الانخفاض في قيمة أرصدة العملاء
٣٦٠ ٠٠٠	٣٩٦ ٠٠٠	تأجير الرصيف البحري
٦٦ ١٤٥	١٢ ١١٣	مراجعة الرسومات الهندسية للعملاء
٣٥٠ ٠٥٧	١ ٥٨٤ ٩٩٩	مد مرافق لأراضي العملاء
١٩٢ ٩٤١	٧٦٩ ٥٤٧	مقابل تنازل عن عقود
١١٤ ١٢٥	٢١٤ ٠٩٥	إيرادات مشاركة
٢ ٢٥٤	٤ ٩٩٩	أرباح رأسمالية
٢٠٦ ٤٥٩	-	تأجير ساحة الوصول
-	٦٦٣ ١٥٨	خدمات مقدمة للغير
٣٣٦ ٨٠٦	٤٤٩ ٤٥٠	متنوعة
٦ ٣٢٦ ٣٧١	١٠ ٦٧٩ ٥٣٩	

٢٥ - مصروفات بيعية وتسويقية

٢٠١٧	٢٠١٨	
٣ ٣٩٨ ٥٧٠	٣ ١٦٣ ٩١٩	أجور ومرتببات وما في حكمها
٥ ٤٧٧ ٦١٢	١ ٧٥٢ ٥١٧	عمولات مبيعات أراضي
١٨ ٦٤٣ ٢٧٤	٩ ٦٩٧ ٦٢٤	مصروفات دعائية وترويج وإعلان
٢٧ ٥١٩ ٤٥٦	١٤ ٦١٤ ٠٦٠	

٢٦ - مصروفات عمومية وإدارية

٢٠١٧	٢٠١٨	
١٨ ٢٦٧ ٢٢٤	١٩ ٣٩٧ ٦١٣	أجور ومرتببات وبدلات وما في حكمها (*)
١ ٨٠٣ ٢٥٠	١ ٦٩٦ ٢٥٠	بدلات مجلس الإدارة واللجان التنفيذية
٧٣٩ ٢٦٨	١ ٥٠٧ ٨٠١	أتعاب مهنية
٣ ٣٧١ ٥٦٢	٢ ٥٧٦ ٦٣٨	إستشارات
-	١٥ ٧٥٨	تعويضات إنهاء خدمة
٢٦٢ ٢٣٣	٥٩ ٥٠٠	تبرعات
٣ ٠٤٢ ١٣٨	٥ ٢٤٥ ٦٥٨	مصروفات أتعاب قانونية
٩٧٩ ٦٩٧	١ ٠٦٨ ٨٦٩	إهلاك أصول إدارية
٦٦ ٩٩٣	٧٧ ١٦٧	مصروفات بنكية
٢ ٠٩٥ ٠٣٥	٢ ٢٧٠ ٥٤٥	إيجارات
٨٩٩ ٤١٠	٤٩٩ ٤٩٣	أدوات كتابية ومطبوعات ومصروفات كمبيوتر
١ ٠٩٤ ٦٣٣	٩٤٠ ٢٩١	مصروفات سفر وانتقال
٥٧٥ ٥٩٣	٥٦١ ٩٦٢	اشتراكات
١ ٣٨٣ ٠٨١	٥٠٣ ٤٦٢	مصروفات تدريب
٤٠٠ ٠٩٠	٤٦٩ ٨٠٦	تليفون وبريد وكهرباء (متنوعة)
-	٢٤٧ ٥٦١	غرامات وتعويضات عن فسخ تعاقدات
١ ٤٦٧ ٨٥٢	٥٨٤ ١٧٥	منح ومزايا أخرى للموظفين
٧٨٧ ٤٩٦	٧٢١ ٢٩٠	مصروفات أمن و حراسة و نظافة
١ ٠٦٤ ١٦٧	١ ٠٤١ ٧٩٣	أخرى
٣٨ ٢٩٩ ٧٢٢	٣٩ ٤٨٥ ٦٣٢	

الشركة المصرية للمنتجات السياحية

(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

(*) تتضمن الأجور والمرتببات والبدلات وما في حكمها نسبة ٥٠٪ من راتب السيد / العضو المنتدب عن العام حيث يتم تحميل نسبة ٥٠٪ الأخرى على بند أعمال تحت التنفيذ باعتبارها تكلفة مباشرة على المشروعات.

٢٧- مصروفات أخرى

٢٠١٧	٢٠١٨	
١ ٤٢٢ ٧٠٦	٣٧ ٦٨٠ ٥٣٩	الانخفاض في قيمة أرصدة العملاء (تدعيم)
٩٣١ ٤١٥	٢ ٩٠٨ ٧١٠	مخصص مطالبات
٢ ٣٥٤ ١٢١	٤٠ ٥٨٩ ٢٤٩	

٢٨- فوائد مؤجلة مستداه

٢٠١٧	٢٠١٨	
٣٨ ١٩٢ ٢٢٨	٥٠ ٥٧١ ٠٥٩	* فوائد مؤجلة مستداه
٣٨ ١٩٢ ٢٢٨	٥٠ ٥٧١ ٠٥٩	

* يتمثل هذا البند في قيمة الفوائد المؤجلة المحققة والتي استحققت خلال السنة عن أقساط أرصدة عملاء الشركة (إيضاح رقم ٣-١٧ وإيضاح رقم ١٠).

٢٩- صافي (تكلفة) إيراد التمويل

٢٠١٧	٢٠١٨	
١٤ ٥٥٢ ٥٧٦	٧ ٧١٤ ١٢٧	فوائد دائنة
(٤٢ ٩٥٢ ٣٧٦)	(٤ ٤٧٠ ٠٥٨)	فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية
(٢٨ ٣٩٩ ٨٠٠)	٣ ٢٤٤ ٠٦٩	

٣٠- ضريبة الدخل

٢٠١٧	٢٠١٨	
(٢٣ ٦٨١ ٩٦١)	-	الضريبة الحالية - إيضاح رقم (١-٣٠)
١٣ ١٥٢ ٥٣٣	١٠ ٧٨٠ ٥٥٣	الضريبة المؤجلة إيضاح رقم (٢-٣٠)
(١٠ ٥٢٩ ٤٢٨)	١٠ ٧٨٠ ٥٥٣	

الشركة المصرية للمنتجات السياحية

(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٣٠-١ وفيما يلي بيان التسويات لاحتساب السعر الفعلى لضريبة الدخل:

٢٠١٧	٢٠١٨	
٤٥ ٦٦٨ ٦٧٩	(٧٠ ٠١١ ٠٤٩)	صافي الربح المحاسبي بقائمة الدخل (قبل الضريبة)
١٠ ٢٧٥ ٤٥٣	(١٥ ٧٥٢ ٤٨٦)	ضريبة الدخل باستخدام السعر الساري على الشركة (٢٢,٥%)
١١ ٥٨٦ ١٤٩	١ ٠٠٥ ٧٦٣	أثر فروق ترجمة الأرصدة بالعملة الاجنبية غير المحققة
١ ٢٥٨ ٩٧٤	٧٤٦ ٢٩٦	تأثير الاهلاكات
١٥٤ ٢٣٧	٩ ١٠٠ ٥٠٥	تأثير حركة المخصصات والاضمحلال في العملاء والمدينون
٤٠٧ ٦٥٥	٣٩٥ ٠٤٣	تأثير المصروفات غير القابلة للخصم الضريبي
(٥٠٧)	(١ ١٢٥)	الارباح الرأسمالية الناشئة عن بيع اصول ثابتة
٢٣ ٦٨١ ٩٦١	صفر	ضريبة الدخل - الجارية (لا يوجد وعاء)
(١٣ ١٥٢ ٥٣٣)	(١٠ ٧٨٠ ٥٥٣)	تأثير الضريبة المؤجلة (منفعة)
(١٠ ٥٢٩ ٤٢٩)	(١٠ ٧٨٠ ٥٥٣)	
-	-	السعر الفعلى للضريبة

٣٠-٢ كما يتمثل رصيد الضرائب المؤجلة سواء أصول أو (التزامات) فيما يلي:-

رصيد الأصول (الالتزامات) الضريبية في	حركة العام	رصيد الأصول (الالتزامات) الضريبية في	
٢٠١٨/١٢/٣١		٢٠١٨/١/١	
(٥ ٦٦٦ ٣٩٦)	٧٤٤ ٩٤١	(٦ ٤١١ ٣٣٧)	فروق أصول ثابتة
(٧٤ ١٧٣ ٥٢٤)	١ ٠٠٥ ٧٦٣	(٧٥ ١٧٩ ٢٨٧)	فروق ترجمة الأرصدة بالعملة الأجنبية الغير محققة
٢٢ ٠٤٧ ٧٥١	٩ ٠٢٩ ٨٤٩	١٣ ٠١٧ ٩٠٢	فروق مخصصات واضمحلال عملاء
(٥٧ ٧٩٢ ١٦٩)	١٠ ٧٨٠ ٥٥٣	(٦٨ ٥٧٢ ٧٢٢)	

الضريبة المؤجلة الغير مثبتة والتي ينشأ عنها أصل ضريبي مؤجل

٢٠١٨/١٢/٣١
٩ ٢٤٥ ٩٠٦

مخصصات واضمحلال في العملاء والمدينون

لم يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل والمتعلقة بالبند السابق الإشارة إليها وذلك نظراً لعدم وجود توقع كاف حالياً باحتمالية استخدام الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستحقة على الشركة في السنوات المستقبلية.

٣١- الموقف الضريبي

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

تخضع الشركة لأحكام قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حتى تاريخ صدور قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، تمتعت الشركة بإعفاء عن ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية النشاط في أول يناير ١٩٩٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ تطبيقاً لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٦ بنفس التفسيرات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة.

منذ بداية النشاط حتى عام ٢٠٠٧

تم الفحص والربط والسداد عن تلك الفترات.

سنة ٢٠٠٨

تم الانتهاء من فحص سنة ٢٠٠٨ وورد للشركة أخطار بعناصر ربط الضريبة (نموذج ١٩) في ١٤ يوليو ٢٠١١ وقد تم الانتهاء من بعض نقاط الخلاف وقد صدر قرار اللجنة بإثبات فروق مسددة بالزيادة من الشركة المصرية للمنتجات السياحية عن إقرار عام ٢٠٠٨ تبلغ قيمتها ٦٤٠٨٩٦٥ جنيه مصرى بموجب المطالبة وتبنيه بسداد الضريبة بنموذج (٣٦- سداد) بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٢ بالإضافة إلى مطالبة الشركة بمبلغ ٦٧٠ ٤٧٣ جنيه مصرى عن القيمة غير المسددة من وعاء المادة (٥٦) بخلاف غرامات التأخير مع إلغاء تقديرات الأمورية بخصوص وعاء المادة (٥٧) العمولات.

ومن ثم يوجد رصيد دائن للشركة لدى مصلحة الضرائب وجرى تسوية مستحقات المصلحة من الرصيد الدائن.

سنة ٢٠٠٩

تم الانتهاء من الفحص الفعلى لسنة ٢٠٠٩ وتم إستلام نموذج (١٩) المتضمن تقديرات الأمورية وتم الاعتراض عليه فى الميعاد القانونى المحدد وقد تم إنهاء النزاع فى اللجنة الداخلية بجلسة ٣٠ مايو ٢٠١٨ وصدر قرار اللجنة الداخلية بالموافقة من إدارة الشركة.

السنوات من ٢٠١٠ - ٢٠١٣

قامت الأمورية بالفحص التقديرى لتلك السنة ومخاطبة الشركة بتقديراتها وتم الاعتراض عليها فى الميعاد القانونى المحدد وبناء عليه تم أخطار الشركة وتم عمل محضر فى تاريخ ٥ مايو ٢٠١٦ بأعادة الفحص باللجنة الداخلية بالأمورية وتم إنهاء أعمال الفحص والتي اسفرت عن خسائر ضريبية مرحلة حوالى ١٧١ مليون جنيه ترحل حتى عام ٢٠١٥ بالإضافة إلى الاوعية المستقلة الجارى تسويتها مع ما سبق سداده للأمورية .

أعوام ٢٠١٤ - ٢٠١٧

تم تقديم الإقرار فى المواعيد القانونية وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

ضريبة كسب العمل

السنوات من بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤:

تم فحص ضريبة كسب العمل حتى عام ٢٠٠٤ وتم الربط والسداد من الرصيد الدائن للشركة طرف الأمورية.

السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨:

- تم فحص عام ٢٠٠٥ وأسفر عن استحقاق فروق ضريبية قدرها ٦٦٥ ٣١ جنيه مصرى.
- قامت الشركة بفحص السنوات ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٧ وأسفر الفحص عن فروق قدرها ٢٢١ ٥٢١ جنيه مصرى.
- تم فحص سنة ٢٠٠٨، وصدر نموذج (٣٨-مرتبات) بفروق قدرها ٣,٨٠٦ مليون جنيه مصرى وتم الاعتراض على النموذج وتم عمل لجنة داخلية وافقت فيها الشركة على بعض البنود بناءً على نتيجة اللجنة بلغ قيمة الضريبة المستحقة عليها ١,٤٨٦ مليون جنيه مصرى بينما اعترضت على بعض البنود الأخرى والتي بلغ قيمة

الضريبة المطالب بها عنها والغرامات الناتجة عنها ١,٨٦٢ مليون جنيه مصرى وتم إحالة أوجه الاعتراض إلى اللجنة المتخصصة للبت فيها.

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣

تقوم الشركة بسداد دفعات من تحت حساب ضريبة كسب العمل شهريا وقامت بالمأمورية بربط تقديري عن تلك السنة بنموذج (٣٨) تقديري وتم الاعتراض عليه فى الميعاد القانونى وتم إعادة الفحص والربط الضريبي لتلك السنوات بمبلغ ١,٢٣٠ مليون جنيه تقريبا والذي تم سدادها وتسويتها خلال عام ٢٠١٩.

السنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٧

تقوم الشركة بخصم وتوريد الضريبة فى الميعاد القانونى ولم يتم طلب تلك السنة للفحص من قبل المأمورية حتى تاريخه.

ضريبة المبيعات

الضريبة على القيمة المضافة

تخضع الشركة لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ والذي يتم التعامل به إعتباراً من ٨ سبتمبر ٢٠١٦ بدلاً عن قانون الضريبة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١.

تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧ من قبل مصلحة ضرائب المبيعات وتم الربط والسداد.

تم فحص السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠ وبلغت الضريبة المستحقة ٣٥٩ ٧٩٣ جنيه مصرى وتم عمل مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة لدى المصلحة.

تم فحص السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣ وتم استلام نموذج (١٥) الخاصة بنتيجة فحص المأمورية وتم الاعتراض عليه فى المواعيد القانونية وتم حسم الخلاف أمام لجنة التوفيق بفروق ضريبية قدرها ٢٧٩ ٠٨٦ جنيهاً مصرياً بخلاف الضريبة الإضافية.

تم فحص السنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٥ وتم استلام نموذج (١٥) الخاصة بنتيجة فحص المأمورية وتم الاعتراض عليه فى المواعيد القانونية وتم حسم الخلاف أمام لجنة التوفيق بفروق ضريبية قدرها ١٩٠ ٦٣١ جنيهاً مصرياً بخلاف الضريبة الإضافية.

قامت الشركة بتقديم الإقرارات خلال السنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٧ فى الميعاد القانونى،

ضريبة الدمغة

تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٦/٧/٣١ وتم الربط والسداد.
لم تقم المأمورية حتى تاريخه بفحص السنوات من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٧.

٣٢- الموقف القانوني

١- قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع، علماً بأن تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة من المشروع بلغت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مبلغ ٩٧٤ ٢٥٥ ٧٧ جنيه مصري، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري المشار إليه أعلاه والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني وبتاريخ ١٨ مايو ٢٠١٥ تم حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بتقديم المذكرات خلال أسبوعين، وقد أفاد المستشار القانوني بورود التقرير في دعوى الإلغاء بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وهو تقرير استرشادي غير ملزم للمحكمة وقد تم تداول عدة جلسات بالقضية حتى جلسة ٢٧ أكتوبر ٢٠١٨ و في تلك الجلسة تم إحالة الدعوى إلى دائرة أخرى و جرى تحديد تاريخ الجلسة القادمة، وترى إدارة الشركة في ضوء تقرير مستشارها القانوني أن الدفوع المقدمة منهم تساند موقف الشركة القانوني، كما أورد المستشار القانوني في شهادته أن دعوى الإلغاء المقامة من الشركة المصرية للمنتجات السياحية ضد الهيئة العامة للتنمية السياحية مرجحة الكسب، ومن ثم لم تتضمن القوائم المالية أية تسويات قد تنتج في ذلك الشأن.

٢- كما قامت شركة بيراميزا للمنتجات السياحية برفع دعوى أمام مجلس الدولة طالبت فيها بفسخ العقد المبرم بين الهيئة العامة للتنمية السياحية والشركة المصرية للمنتجات السياحية بخصوص أرض سهل حشيش والمؤرخ في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ ورد الأرض للهيئة عدا تلك المقام عليها مشاريع كاملة، هذا وتناوبت الجلسات أمام المحاكم وبتاريخ ٢٣ مايو ٢٠١٧ قررت المحكمة عدم قبول الدعوى لرفعها من غير صفة. وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني في ضوء الدفوع القانونية المقدمة سلامة موقف الشركة القانوني. هذا وقد تم إبرام إتفاقية شاملة مع شركة بيراميزا بتاريخ ٢١ إبريل ٢٠١٦ بمقتضاها تم الإتفاق على تنازل شركة بيراميزا عن كافة الدعاوى المرفوعة منها ضد الشركة ومن بينها هذه الدعوى.

٣- قامت الشركة برفع دعوى فسخ عقد بيع أراضي لأحد عملاء الشركة في ضوء رؤية الشركة بإخلال العميل بشروط التعاقد، هذا وقد قررت المحكمة إعادة الدعوى لمكتب وزارة العدل الذي انتدب لجنة ثلاثية من الخبراء المختصين لاعادة فحص الدعوى والمستندات وقد انتهت اللجنة من ذلك والتي أصدرت تقريرها للمحكمة والذي بموجبه باشرت المحكمة أولى جلساتها بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٨ وبتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١٨ صدر حكم هيئة المحكمة لصالح شركة المصرية للمنتجات السياحية بفسخ التعاقد مع العميل وتعويض قدره ١٠٠ ألف جنيه لصالح الشركة وإلزام المدعي عليه بمصروفات الدعوى وأتعاب المحاماه، وقد قام العميل بالطعن علي الحكم الصادر أمام محكمة الاستئناف وقد تم تداول عدة جلسات بالقضية حتى تم حجز الدعوى للحكم في جلسة ١٢ مارس ٢٠١٩ و في تلك الجلسة أصدرت محكمة إستئناف القاهرة حكمها النهائي بقبول الإستئناف شكلاً و رفضه موضوعاً و تأييد ما انتهى إليه حكم محكمة أول درجة بفسخ عقد البيع. وجرى الحصول على صورة رسمية من الحكم ومتابعة قيام شركة عبر المتوسط بإقامة طعن بالنقض من عدمه علماً بأن آخر موعد للطعن بالنقض هو ١١ مايو ٢٠١٩ .

٤- توجد دعوى تحكيم من أحد عملاء الشركة -أراضى بشأن عقده المبرم مع الشركة المصرية للمنتجات السياحية بخصوص رغبة العميل في عدم الإلتزام بالغرض الوحيد من شراء الأرض محل التعاقد وهو إقامة مشروع إسكان متكامل للعاملين، هذا وما زالت الدعوى منظورة أمام المحاكم وحتى تاريخ إصدار القوائم المالية. وحيث أن النزاع من الناحية القانونية يعد في بدايته فبالتالي لا يمكن التنبؤ بما ستنتهي إليه هيئة التحكيم من حكم، وترى الشركة أن الدفوع المقدمة منها تدعم موقفها القانوني في ضوء السلطة التقديرية للمحكمة.